الفصل الاول

تطورات السوق النفطية العالمية وإنعكاساتها على الدول الأعضاء

الجزء الأول
التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة

الفصل الأول
تطورات السوق النفطية العالمية وانعكاساتها على الدول الأعضاء

تمهيد

شهدت السوق النفطية العالمية تطورات إيجابية خلال عام 2021 بدعم من التعافي في أداء الاقتصادات العالمية من تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، ولا سيما الاقتصادات الرئيسية، وسط حالة من عدم اليقين سببها ظهور متحورات جديدة من هذا الفيروس. هذا وقد ساهمت حملات التطعيم وتسارع وتيرتها في تخفيف القيود المفروضة على حركة التنقل والسفر المرتبطة بالجائحة، كما ساعدت على احراز تقدم كبير في إستئناف النشاط الاقتصادي لترتفع حركة التجارة العالمية في السلع بشكل ملحوظ مسجلة أعلى مستوى فصلي لها على الإطلاق خلال الربع الثالث من العام، كما تحسن نشاط الصناعات التحويلية العالمية وإن كان بشكل نسبي، وسجل الطلب العالمي على النفط أكبر ارتفاع سنوي له على الإطلاق ليصل إلى نحو 96.6 مليون برميل/يوم في عام 2021، غير أنه ما زال دون مستوياته قبل الجائحة.

وفي إطار الجهود المبذولة نحو تحقيق الاستقرار والتوازن في السوق النفطية العالمية، اتخذت مجموعة **دول أوبك+** عدد من القرارات الهامة التي ساهمت بشكل كبير في تقييد إمدادات النفط الخام العالمية، ومن ثم التخلص من تخمة المخزونات النفطية العالمية التي تسببت فيها جائحة فيروس كورونا المستجد. يذكر في هذا السياق، أن امدادات دول اوبك من النفط الخام والنفوط غير التقليدية ارتفعت بحوالي 800 ألف برميل/يوم مقارنة بعام 2020 مسجلة 31.5 مليون برميل/يوم، كما ارتفعت الامدادات من الدول المنتجة من خارجها بحوالي 680 ألف برميل/يوم لتصل إلى نحو 63.7 مليون برميل/يوم.

وبشكل عام، تُظهر البيانات الأولية لموازنة الطلب والعرض العالمي من النفط الخام في عام 2021 عجزاً قدره 1.5 مليون برميل/يوم، مقارنة بالفائض المحقق في عام 2020 والبالغ 2.7 مليون برميل/يوم.

وعلى وقع تلك المعطيات، ارتفعت المعدلات السنوية لأسعار النفط الخام العالمية في عام 2021 مقارنة بالعام السابق بأعلى وتيرة مسجلة مُنذ عام 2011، لتصل إلى 69.9 دولار للبرميل وهو أعلى مستوى لها مُنذ عام 2014.

ويسلط الجزء الأول من الفصل الأول من التقرير الضوء على المعالم الأساسية للسوق النفطية والعوامل الرئيسية المؤثرة فيها وانعكاساتها على قيمة الصادرات النفطية للدول الأعضاء، كما يستعرض الجزء الثاني من الفصل التطورات في استهلاك النفط والطاقة في الدول العربية بشكل عام، وفي الدول الأعضاء بشكل خاص.

أولاً: التطورات الرئيسية في سوق النفط العالمية لعام 2021 والعوامل المؤثرة عليها.

تستعرض الفقرات أدناه بشيء من التفصيل بعض الجوانب المتعلقة بكافة التطورات الرئيسية التي شهدتها سوق النفط العالمية في عام 2021، وعلى وجه الخصوص الإمدادات النفطية، والطلب العالمي على النفط، واتجاهات الأسعار، وحركة المخزونات النفطية العالمية، وانعكاس ذلك على قيمة الصادرات النفطية للدول الأعضاء.

1. الإمدادات

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) في عام 2021، ارتفاعاً بنحو 1.4 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 1.5% مقارنة بالعام السابق ليصل مستواها إلى 95.1 مليون برميل/ يوم، كما يوضح الجدول (1-1) والشكل (1-1).

الجدول 1-1
إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، الاجمالي والتغير السنوي
2017 - 2021
(مليون برميل/ يوم)

	2017	2018	2019	2020	*2021
إجمالي الامدادات					
دول أوبك **	36.7	36.6	34.6	30.7	31.5
دول خارج أوبك	60.4	63.4	65.6	63.0	63.7
العالم	**97.1**	**100.0**	**100.1**	**93.7**	**95.1**
التغير (مليون برميل / يوم)					
دول أوبك **	(0.1)	(0.1)	(2.1)	(3.9)	0.8
دول خارج أوبك	1.2	3.0	2.2	(2.6)	0.7
العالم	**1.1**	**2.9**	**0.1**	**(6.5)**	**1.4**
التغير (%)					
دول أوبك **	(0.1)	(0.2)	(5.6)	(11.2)	2.5
دول خارج أوبك	2.0	4.9	3.4	(3.9)	1.1
العالم	**1.1**	**3.0**	**0.1**	**(6.5)**	**1.5**

* بيانات تقديرية.
** جمدت اندونيسيا عضويتها في منظمة أوبك في يناير 2017، وانضمت غينيا الاستوائية في يونيو 2017 ، كما انضمت الكونغو في يونيو 2018، و جمدت قطر عضويتها في يناير 2019، كما جمدت الاكوادور عضويتها في منظمة أوبك في يناير 2020.

ملاحظات:
الأرقام بين قوسين تعني سالبا.
المصادر:
- منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

الشكل (1-1)
إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، 2017 – 2021
(مليون برميل/يوم)

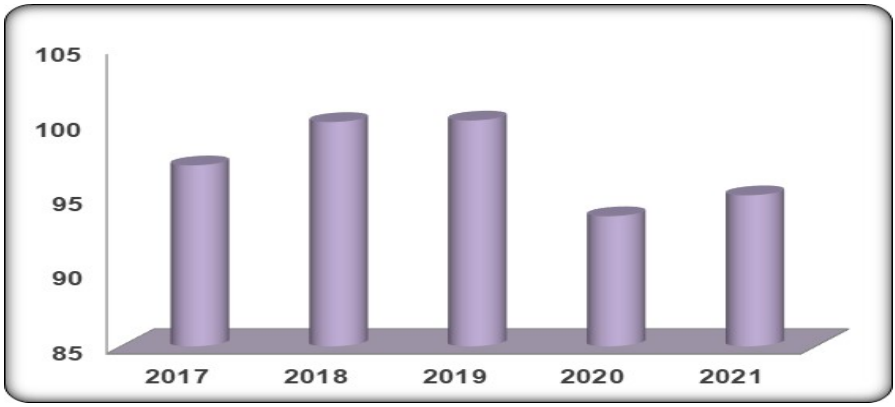

المصدر: الجدول (1-1) .

وفيما يتعلق بتطور الإمدادات النفطية على مستوى الربع السنوي، شهد الربع الأول من عام 2021 ارتفاع تلك الإمدادات بحوالي 600 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع الرابع من عام 2020 لتصل إلى حوالي 98.8 مليون برميل/ يوم، ثم ارتفعت بنحو 1.1 مليون برميل/يوم خلال الربع الثاني لتصل إلى نحو 93.9 مليون برميل/ يوم، وواصلت ارتفاعها خلال الربع الثالث إلى نحو 95.6 مليون برميل/يوم، قبل أن تصل إلى مستوى 98 مليون برميل/يوم خلال الربع الأخير من العام، كما يوضح الشكل (1 – 2).

الشكل (1 – 2)
التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، 2021
(مليون برميل/يوم)

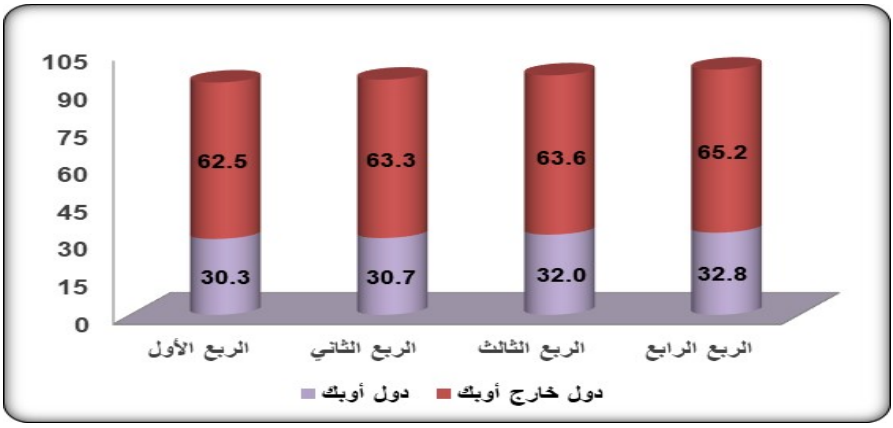

المصدر: التقرير الشهري لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) – أعداد مختلفة.

1-1 إمدادات دول أوبك

ارتفعت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال عام 2021 بنحو 800 ألف برميل/يوم أو بنسبة 2.5% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 31.5 مليون برميل/يوم، لترتفع بذلك حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية من 32.8% عام 2020 إلى 33.1% عام 2021، كما يوضح الجدول (1-1).

والجدير بالذكر، أن امدادات أوبك من النفط الخام قد ارتفعت من حوالي 25.6 مليون برميل/يوم عام 2020 لتصل إلى حوالي 26.3 مليون برميل/يوم عام 2021. كما ارتفعت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية بنحو 90 ألف برميل/يوم لتصل إلى 5.14 مليون برميل/يوم عام 2021.

وعلى المستوى الربع السنوي، ارتفعت إمدادات أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي خلال الربع الأول من عام 2021 بنحو 300 ألف ب/ي مقارنة بالربع الرابع من العام السابق لتصل إلى 30.3 مليون ب/ي، تزامناً مع تقليص **دول أوبك+** لتخفيضات إتفاق خفض الإنتاج "أي زيادة الإنتاج" بمقدار 500 ألف ب/ي في شهر يناير 2021، ثم تقليصها على أساس شهري مقداره 75 ألف ب/ي فقط خلال شهري فبراير ومارس، فضلاً عن الزيادة المضطردة في إنتاج دولة ليبيا التي لا يشملها إتفاق دول أوبك+. وواصلت إمدادات أوبك ارتفاعها خلال الربع الثاني بمقدار 364 ألف ب/ي على خلفية قرار **دول أوبك+** بتقليص تخفيضات إتفاق خفض الإنتاج على أساس شهري مقداره 350 ألف ب/ي خلال شهري مايو ويونيو. ثم ارتفعت إمدادات أوبك خلال الربع الثالث وبشكل ملحوظ بلغ نحو 1.4 مليون ب/ي نتيجة تقليص **دول أوبك+** لتخفيضات إتفاق خفض الإنتاج على أساس شهري مقداره 400 ألف ب/ي خلال شهري أغسطس وسبتمبر. وشهدت إمدادات أوبك النفطية ارتفاعاً بلغ 780 ألف ب/ي خلال الربع الرابع، لتصل إلى حوالي 32.8 مليون ب/ي، تزامناً مع حفاظ **دول أوبك+** على آلية زيادة الإنتاج الشهرية البالغة 400 ألف ب/ي، وارتفاع إنتاج فنزويلا رغم الضغوطات الاقتصادية الأمريكية والأزمة الاقتصادية والسياسية التي تمر بها.

هذا وقد بذلت الدول الأعضاء في منظمة أوبك جهوداً مكثفة بغية الحفاظ على توازن واستقرار السوق النفطية العالمية، لاسيما في ظل استمرار تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) على أداء الاقتصاد العالمي التي كان لها دوراً في الحد من انتعاش أداء السوق النفطية العالمية والصناعة ككل.

وفي هذا الشأن، عقدت منظمة أوبك عدة اجتماعات خلال عام 2021 منها، اجتماعين وزاريين، وأثنى عشر اجتماع مع الدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة في إطار مجموعة أوبك+، وقد تم إتخاذ العديد من الاجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق مزيد من التوازن في السوق النفطية، وفي أدناه بعض التفاصيل حول تلك الاجتماعات:

- عُقد الإجتماع الوزاري الثالث عشر للدول الأعضاء في منظمة أوبك مع بعض الدول المنتجة للنفط من خارجها (أوبك +) يومي 4 و5 شهر يناير 2021، وقد تم خلاله الإتفاق على أن يتم إجراء تعديلات على مستوى الإنتاج لشهري فبراير ومارس 2021 وفقاً للتوزيع المفصل في الجدول (1 - 2) الموضح أدناه. وأن يتم تحديد التعديلات على مستوى الإنتاج لشهر أبريل 2021 والأشهر اللاحقة خلال الاجتماعات الوزارية الشهرية، وفقاً للمعايير المتفق عليها في الإجتماع الوزاري الثاني عشر لدول أوبك+. وأعلنت المملكة العربية السعودية إنها ستُجري تخفيضات إضافية طوعية في إنتاجها النفطي تبلغ 1 مليون ب/ي خلال شهري فبراير ومارس 2021.

الجدول 1-2
مستويات الإنتاج الطوعية
وفقاً للتعديلات الجديدة لإتفاق أوبك+ لخفض الإنتاج، يناير 2021
(ألف ب/ي)

	المستوى المرجعي	يناير 2021		فبراير 2021		مارس 2021	
		خفض الانتاج	المستوى بعد الخفض	خفض الانتاج	المستوى بعد الخفض	خفض الانتاج	المستوى بعد الخفض
الجزائر	1057	(181)	876	(181)	876	(181)	**876**
أنجولا	1528	(261)	1267	(261)	1267	(261)	**1267**
الكونغو	325	(56)	269	(56)	269	(56)	**269**
غينيا الاستوائية	127	(22)	105	(22)	105	(22)	**105**
الجابون	187	(32)	155	(32)	155	(32)	**155**
العراق	4653	(796)	3857	(796)	3857	(796)	**3857**
الكويت	2809	(480)	2329	(480)	2329	(480)	**2329**
نيجيريا	1829	(313)	1516	(313)	1516	(313)	**1516**
السعودية	11000	(1881)	9119	(1881)	9119	(1881)	**9119**
الإمارات	3168	(542)	2626	(542)	2626	(542)	**2626**
أذربيجان	718	(123)	595	(123)	595	(123)	**595**
البحرين	205	(35)	170	(35)	170	(35)	**170**
برونوي	102	(17)	85	(17)	85	(17)	**85**
كازخستان	1709	(292)	1417	(282)	1427	(272)	**1437**
ماليزيا	595	(102)	493	(102)	493	(102)	**493**
المكسيك	1753	–	1753	–	1753	–	**1753**
عُمان	883	(151)	732	(151)	732	(151)	**732**
روسيا	11000	(1881)	9119	(1816)	9184	(1751)	**9249**
السودان	75	(13)	62	(13)	62	(13)	**62**
جنوب السودان	130	(22)	108	(22)	108	(22)	**108**
دول أوبك-10	**26683**	**(4564)**	**22119**	**(4564)**	**22119**	**(4564)**	**22119**
دول خارج اوبك	**17170**	**(2636)**	**14534**	**(2561)**	**14609**	**(2486)**	**14684**
إجمالي أوبك+	**43853**	**(7200)**	**36653**	**(7125)**	**36728**	**(7050)**	**36803**

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

- في الرابع من مارس 2021، عُقد الإجتماع الوزاري الرابع عشر لدول أوبك+، وتم خلاله التوصل إلى إتفاق بشأن إبقاء مستويات الإنتاج لشهر أبريل 2021 دون تغيير عن الشهر السابق، باستثناء روسيا وكازاخستان اللتان سيسمح لهما بزيادة الإنتاج بمقدار 130 ألف ب/ي و20 ألف ب/ي على الترتيب بسبب استمرار أنماط الاستهلاك الموسمي.
- عقدت دول أوبك+ الإجتماع الوزاري الخامس عشر في الأول من شهر أبريل 2021، تم خلاله الاتفاق على تعديل مستويات الإنتاج للشهور مايو ويونيو

ويوليو 2021 وفقاً للتوزيع المفصل في الجدول (1 - 3) الموضح أدناه، مع استمرار الالتزام بالآلية المتفق عليها في الاجتماع الوزاري الثاني عشر لدول أوبك+ الخاصة بعقد اجتماعات وزارية شهرية لتقييم ظروف سوق النفط العالمي واتخاذ قرار بشأن تعديلات مستوى الإنتاج للشهر التالي، بحيث لا تزيد هذه التعديلات عن 500 ألف برميل/ يوم.

الجدول 1-3
مستويات الإنتاج الطوعية
وفقاً للتعديلات الجديدة لإتفاق أوبك+ لخفض الإنتاج، أبريل 2021
(ألف ب/ي)

	المستوى المرجعي	مايو 2021		يونيو 2021		يوليو 2021	
		خفض الانتاج	المستوى بعد الخفض	خفض الانتاج	المستوى بعد الخفض	خفض الانتاج	المستوى بعد الخفض
الجزائر	1057	(170)	887	(159)	898	(145)	912
أنجولا	1528	(245)	1283	(230)	1298	(209)	1319
الكونغو	325	(52)	273	(49)	276	(44)	281
غينيا الاستوائية	127	(20)	107	(19)	108	(17)	110
الجابون	187	(30)	157	(28)	159	(26)	161
العراق	4653	(748)	3905	(699)	3954	(637)	4016
الكويت	2809	(451)	2358	(422)	2387	(384)	2425
نيجيريا	1829	(294)	1535	(275)	1554	(250)	1579
السعودية	11000	(1768)	9232	(1653)	9347	(1505)	9495
الإمارات	3168	(509)	2659	(476)	2692	(433)	2735
أذربيجان	718	(115)	603	(108)	610	(98)	620
البحرين	205	(33)	172	(31)	174	(28)	177
برونوي	102	(16)	86	(15)	87	(14)	88
كازخستان	1709	(246)	1463	(240)	1469	(234)	1475
ماليزيا	595	(96)	499	(89)	506	(81)	514
المكسيك	1753	–	1753	–	1753	–	1753
عُمان	883	(142)	741	(133)	750	(121)	762
روسيا	11000	(1582)	9418	(1543)	9457	(1505)	9495
السودان	75	(12)	63	(11)	64	(10)	65
جنوب السودان	130	(21)	109	(20)	110	(18)	112
دول أوبك-10	**26683**	**(4287)**	**22396**	**(4010)**	**22673**	**(3650)**	**23033**
دول خارج اوبك	**17170**	**(2263)**	**14907**	**(2190)**	**14980**	**(2109)**	**15061**
إجمالي أوبك+	**43853**	**(6550)**	**37303**	**(6200)**	**37653**	**(5759)**	**38094**

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

- خلال الاجتماع الوزاري السادس عشر لدول أوبك+ الذي عقد في السابع والعشرون من شهر أبريل 2021، تم الاتفاق على مواصلة تنفيذ قرار تعديل الإنتاج

خلال الشهور الثلاثة، مايو ويونيو ويوليو 2021، الصادر عن الاجتماع الوزاري الخامس عشر لدول أوبك+.

- في الأول من شهر يونيو 2021 عُقد الاجتماع الوزاري السابع عشر لدول أوبك+ وتم خلاله الاتفاق على إعادة 2 مليون ب/ي من تعديلات الإنتاج المتفق عليها إلى سوق النفط العالمي تدريجياً، مع تحديد سرعة إتمام ذلك الأمر وفقاً لظروف سوق النفط.
- تم إلغاء الاجتماع الوزاري الثامن عشر لدول أوبك+ عقب تأجيله لإجراء مزيد من المشاورات، بهدف التوصل إلى اتفاق يحقق الاستقرار والتوازن لسوق النفط العالمية. وفي 18 يوليو 2021، عُقد الاجتماع الوزاري التاسع عشر لدول أوبك+، تم خلاله الاتفاق على عدة نقاط رئيسية، وكانت كالتالي:

1. تمديد القرار المتخذ في الاجتماع الوزاري العاشر لدول أوبك+ (أبريل 2020) حتى نهاية شهر ديسمبر 2022.
2. التقليص التدريجي لتخفيضات الإنتاج بمقدار 3.6 مليون ب/ي في الفترة من أغسطس 2021 وحتى أبريل 2022، وذلك بإضافة 400 ألف ب/ي كل شهر خلال هذه الفترة، وفقاً للتوزيع المفصل في الجدول (1 - 4) الموضح أدناه. على أن يتم تقييم تطورات سوق النفط العالمية وأداء الدول المشاركة خلال اجتماع أوبك+ المزمع عقده في ديسمبر 2021.

الجدول 1-4
مستويات الإنتاج
وفقاً للتعديلات الجديدة لإتفاق أوبك+ لخفض الإنتاج، يوليو 2021
(ألف ب/ي)

	الإنتاج المرجعي	يوليو 2021	أغسطس 2021	سبتمبر 2021	أكتوبر 2021	نوفمبر 2021	ديسمبر 2021	يناير 2022	فبراير 2022	مارس 2022	أبريل 2022
الجزائر	1057	912	922	932	943	953	963	973	983	993	1003
أنجولا	1528	1319	1333	1348	1363	1377	1392	1406	1421	1435	1450
الكونغو	325	281	284	287	290	293	296	299	302	305	308
غينيا الاستوائية	127	110	111	112	113	114	116	117	118	119	120
الجابون	187	161	163	165	167	169	170	172	174	176	177
العراق	4653	4017	4061	4105	4149	4193	4238	4282	4326	4370	4414
الكويت	2809	2425	2451	2478	2505	2532	2558	2585	2612	2638	2665
نيجيريا	1829	1579	1596	1614	1631	1648	1666	1683	1700	1718	1735
السعودية	11000	9495	9600	9704	9809	9913	10018	10122	10227	10331	10436
الإمارات	3168	2735	2765	2795	2825	2855	2885	2915	2945	2975	3006
أذربيجان	718	620	627	633	640	647	654	661	668	674	681
البحرين	205	177	179	181	183	185	187	189	191	193	194
برونوي	102	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97
كازخستان	1709	1475	1491	1508	1524	1540	1556	1573	1589	1605	1621
ماليزيا	595	514	519	525	531	536	542	548	553	559	564
المكسيك	1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753
عُمان	883	762	771	779	787	796	804	813	821	829	838
روسيا	11000	9495	9600	9704	9809	9913	10018	10122	10227	10331	10436
السودان	75	65	65	66	67	68	68	69	70	70	71
جنوب السودان	130	112	113	115	116	117	118	120	121	122	123
دول أوبك-10	**26683**	**23033**	**23286**	**23540**	**23794**	**24047**	**24301**	**24554**	**24808**	**25061**	**25315**
دول خارج اوبك	**17170**	**15061**	**15208**	**15354**	**15500**	**15647**	**15793**	**15940**	**16086**	**16233**	**16379**
إجمالي أوبك+	**43853**	**38094**	**38494**	**38894**	**39294**	**39694**	**40094**	**40494**	**40894**	**41294**	**41694**

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

3. الاستمرار في الالتزام بآلية عقد اجتماعات وزارية شهرية طوال فترة إعلان التعاون لتقييم أوضاع سوق النفط واتخاذ قرار بشأن تعديلات مستوى الإنتاج للشهر التالي، مع السعي لإنهاء تخفيضات الإنتاج بحلول نهاية شهر سبتمبر 2022، وفقاً لظروف السوق.
4. اعتباراً من الأول من شهر مايو 2022 سيكون خط الأساس لحساب تعديلات الإنتاج، وفقاً للجدول (1 - 5).

الجدول 1-5
مستوى الإنتاج المرجعي لدول أوبك+ وفقاً للتعديلات المتفق عليها
(ألف ب/ي)

	حتى نهاية شهر أبريل 2022	بدءاً من شهر مايو 2022	التغير (مايو/أبريل) 2022
الجزائر	1057	1057	–
أنجولا	1528	1528	–
الكونغو	325	325	–
غينيا الاستوائية	127	127	–
الجابون	187	187	–
العراق	4653	4803	150
الكويت	2809	2959	150
نيجيريا	1829	1829	–
السعودية	11000	11500	500
الإمارات	3168	3500	332
أذربيجان	718	718	–
البحرين	205	205	–
برونوي	102	102	–
كازخستان	1709	1709	–
ماليزيا	595	595	–
المكسيك	1753	1753	–
عُمان	883	883	–
روسيا	11000	11500	500
السودان	75	75	–
جنوب السودان	130	130	–
دول أوبك 10	**26683**	**27815**	**1132**
دول خارج أوبك	**17170**	**17670**	**500**
إجمالي أوبك+	**43853**	**45485**	**1632**

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

- وخلال الفترة من شهر سبتمبر إلى شهر ديسمبر 2021، عُقدت أربع اجتماعات وزارية لدول أوبك+، وتم خلالها إعادة التأكيد على خطة وآلية تعديل الإنتاج الشهرية المعتمدة في الاجتماع الوزاري التاسع عشر لدول أوبك+، وقرار تعديل الإنتاج الشهري الإجمالي بالزيادة بمقدار 400 ألف ب/ي.

2-1 إمدادات دول خارج أوبك

بلغ إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال عام 2021 نحو 63.7 مليون برميل/ يوم، بارتفاع قدره 680 ألف برميل/ يوم أي بنسبة 1.1% مقارنة بعام 2020، كما يتضح من الجدول (1-1).

ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة الإمدادات النفطية من كندا وروسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية. حيث ارتفع إنتاج كندا النفطي بمقدار 330 ألف برميل/يوم ليبلغ نحو 5.5 مليون برميل/يوم عام 2021 تزامناً مع إعلان حكومة مقاطعة Alberta الكندية رفع قيود الإنتاج التي فرضتها عام 2018 لتقليل المخزونات التي نمت بسبب محدودية الطاقة التصديرية بدءاً من شهر يناير 2021، وبدعم من الزيادة الملحوظة في إنتاج النفط الخام التقليدي ليقترب من المستوى المسجل قبل جائحة فيروس كورونا المستجد. وارتفع انتاج روسيا النفطي بمقدار 210 ألف برميل/يوم ليبلغ 10.8 مليون برميل/ يوم تزامناً مع تقليص دول أوبك+ لتخفيضات اتفاق خفض الإنتاج، كما ارتفع إنتاج الصين بمقدار 160 ألف برميل/يوم ليصل إلى نحو 4.3 مليون برميل/يوم بدعم من المشاريع البحرية الجديدة. وشهد انتاج الولايات المتحدة الأمريكية النفطي ارتفاعاً بلغ 130 ألف برميل/يوم مقارنة بعام 2020 ليصل إلى نحو 17.7 مليون برميل/يوم.

هذا ويذكر أن انتاج النفط الخام الأمريكي قد تأثر بشكل ملحوظ بالتقلبات المناخية خلال عام 2021، حيث تراجع خلال الأسبوع المنتهي في التاسع عشر من شهر فبراير بمستوى قياسي بلغ 1.1 مليون برميل/يوم، وسط موجة طقس بارد غير مسبوقة إجتاحت ولاية تكساس الأمريكية وعدد كبير من الولايات الأخرى، وتسببت في إنقطاع تاريخي للتيار الكهربائي، وتجمُد النفط عند رؤوس الآبار وفي خطوط الأنابيب. يأتي ذلك قبل أن يسجل انخفاضاً هو الأكبر على الإطلاق بلغ 1.5 مليون برميل/يوم خلال الأسبوع المنتهي في الثالث من سبتمبر، على خلفية تداعيات الإعصار Ida الذي اجتاح خليج المكسيك الأمريكي وتسبب في أضرار جسيمة بالبنية التحتية لقطاع الطاقة البحري الأمريكي تعد هي الأكثر تكلفة مُنذ عام 2005.

1-2-1 إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري

إنخفض متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال عام 2021 بحوالى 171 ألف برميل/يوم أو بنسبة 2.1% مقارنة بمستويات العام السابق ليبلغ نحو 7.9 مليون برميل/يوم، وهو التراجُع الثاني له على التوالي. ويعزى هذا

الانخفاض في الأساس إلى المستوى المرتفع لمتوسط إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2020 قبل تراجعه الحاد بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، مقابل انتعاش محدود شهدته صناعة النفط الصخري الأمريكي خلال عام 2021 نظراً لالتزام الشركات بالانضباط الرأسمالي وتخفيض الديون وسداد مستحقات المساهمين، مع تحول تركيزها نحو الاحتفاظ بغطاء على الإنتاج بدلاً من دعم الاستثمار في عمليات حفر جديدة، رغم الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط العالمية. فضلاً عن أكبر إغلاق متعلق بالطقس على الإطلاق في حوض Permian أكبر مكامن النفط الصخري خلال شهر فبراير 2021 بلغت نسبته 35%، استمر على مدى عدة أسابيع قبل استئنافه بشكل كامل، وفقاً لبيانات شركة المجموعة العالمية للأبحاث واستشارات الطاقة (Wood Mackenzie).

وفيما يتعلق بالمعدل الشهري للإنتاج، فقد استهل عام 2021، في شهر يناير عند مستوى 7.8 مليون برميل/يوم، قبل أن ينخفض بشكل حاد في شهر فبراير ليصل إلى 6.6 مليون برميل/يوم وهو أدنى مستوى له مُنذ يناير 2018، وشهد بعد ذلك ارتفاعاً شهرياً متواصلاً (باستثناء شهر يونيو) ليصل إلى حوالي 8.3 مليون برميل/يوم وهو أعلى مستوى له مُنذ شهر أبريل 2020، كما يوضح الشكل (1 - 3).

الشكل (1 - 3)
تطور إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري، 2016- 2021
(مليون برميل/يوم)

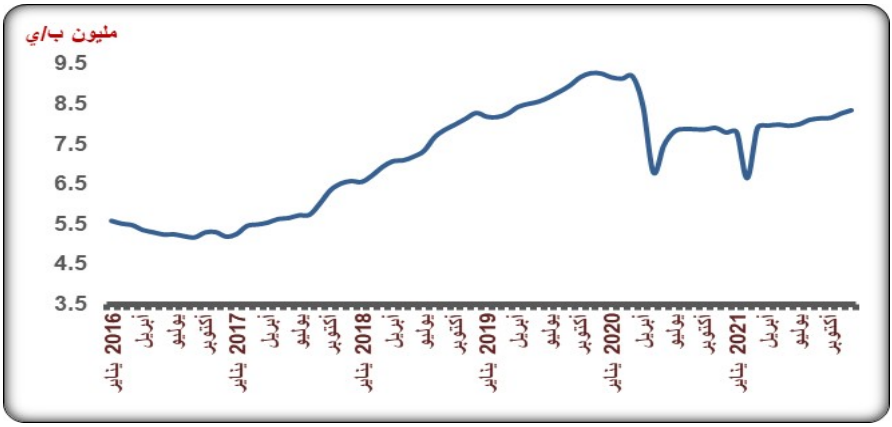

المصدر: قاعدة بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ويوضح الشكل (1- 4) معدلات التغير السنوي في الإمدادات النفطية من دول أوبك، والدول المنتجة من خارجها خلال الفترة 2017- 2021.

الشكل (1 - 4)
التغير السنوي في إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، 2017 -2021
(مليون برميل / يوم)

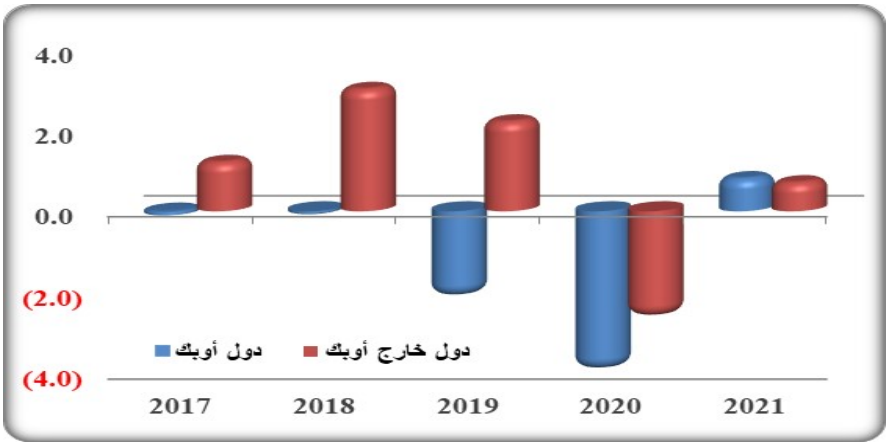

المصدر: الجدول (1-1).

2. الطلب العالمي على النفط

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال عام 2021 مسجلاً أكبر زيادة سنوية له على الإطلاق بلغت 5.6 مليون برميل/يوم، أي بمعدل نمو 6.2%، ليصل إلى 96.6 مليون برميل/يوم، يأتي ذلك عقب التراجع الحاد الذي شهده خلال العام الماضي بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد. حيث ارتفع الطلب على النفط في مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام 2021، بمعدل نمو بلغ 6% مقارنة بمعدل تراجع بلغ (11.9%) في العام السابق. كما شهدت دول العالم الأخرى ارتفاعاً في الطلب على النفط، حيث سجلت نمو معدله 6.4% في عام 2021 مقارنة بمعدل تراجع بلغ (6.5%) في عام 2020. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التعافي في أداء الاقتصادي العالمي من تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد.

ويوضح الجدول (1 - 6) والشكل (1 - 5) معدلات النمو السنوية في الطلب العالمي على النفط مقابل معدلات النمو في الاقتصاد العالمي للفترة (2017 – 2021).

الجدول 1-6
النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية،
2017 - 2021
(%)

	2017	2018	2019	2020	2021
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**					
الناتج المحلي الاجمالي	2.5	2.2	1.7	(4.5)	5.0
الطلب على النفط	1.3	0.1	(0.02)	(11.9)	6.0
دول العالم الاخرى***					
الناتج المحلي الاجمالي	4.8	4.5	3.7	(2.0)	6.5
الطلب على النفط	2.4	2.7	2.0	(6.5)	6.4
إجمالي العالم					
الناتج المحلي الاجمالي	**3.8**	**3.5**	**2.8**	**(3.1)**	**5.9**
الطلب على النفط	**1.8**	**1.4**	**1.0**	**(9.1)**	**6.2**

* بيانات تقديرية.
**تتضمن الدول الأسيوية حديثة التصنيع وهي هونج كونج، كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان فيما يخص الناتج المحلي الاجمالي .
*** تتضمن دول العالم الأخرى الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية فيما يخص الناتج المحلي الاجمالي.

ملاحظة:
- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك وصندوق النقد الدولي.

الشكل (1 - 5)
النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط، 2017 - 2021
(%)

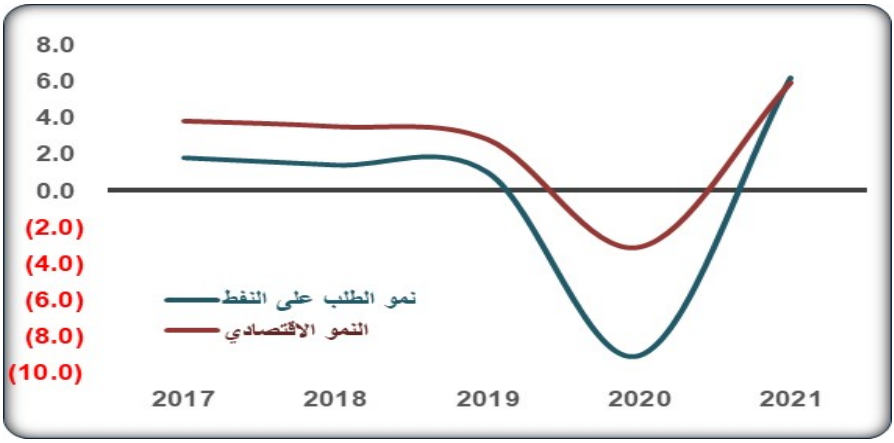

المصدر: الجدول (1 - 6).

وقد شهد عام 2021 تعافي أداء الاقتصاد العالمي، حيث ارتفع بمعدل قياسي بلغ 5.9%، مقارنة بمعدل الإنكماش المسجل لعام 2020 والبالغ (3.1%). يأتي ذلك بدعم من إطلاق حملات التطعيمات ضد فيروس كورونا المستجد وتسارع وتيرتها، مما ساهم في تخفيف القيود المفروضة على حركة التنقل والسفر المرتبطة بالجائحة، كما ساعد على احراز تقدم كبير في استئناف النشاط الاقتصادي، وارتفع حجم التجارة العالمية في السلع بشكل ملحوظ مسجلاً بذلك أعلى مستوى فصلي له على الإطلاق خلال الربع الثالث من عام 2021، كما تحسن نشاط الصناعات التحويلية العالمية وإن كان بشكل نسبي. وفي هذا السياق، تحول الإنكماش القياسي في أداء الاقتصادات المتقدمة بمعدل (4.5%) عام 2020 إلى نمو قياسي بمعدل 5% عام 2021، فقد سجل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية نمواً بمعدل 5.6% وهو أفضل أداء له مُنذ عام 1984، وشهد اقتصاد منطقة اليورو نمواً هو الأكبر على الإطلاق وبمعدل بلغ 5.2%. كما انتعش الاقتصاد الياباني بأعلى وتيرة له مُنذ عام 2017 بدعم من نمو الطلب المحلي الذي يشكل أكثر من نصف حجم الاقتصاد الياباني في ظل تخفيف القيود المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد.

وفي الوقت ذاته، تحول الإنكماش في أداء اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بمعدل (2%) عام 2020 الذي يُعد هو الأول على الإطلاق إلى نمواً بمعدل 6.5% عام 2021 وهو الأعلى له مُنذ عام 2010. حيث انتعش أداء اقتصاد مجموعة دول وسط وشرق أوروبا بأكبر وتيرة مُنذ عام 2007 بلغ معدلها 6.5%، لأسباب تعزى بشكل رئيسي إلى نمو الاقتصاد الروسي بمعدل 4.5% وهو الأعلى له مُنذ عام 2011، وذلك على خلفية الأرتفاع الحاد في أسعار النفط الخام واستئناف الأنشطة الاقتصادية المتضررة من تداعيات جائحة فيروس كورونا.

وبالنسبة لمجموعة الدول النامية في آسيا، فقد شهدت نمواً بمعدل 7.2% عام 2021 مقارنة بمعدل إنكماش بلغ (0.9%) عام 2020، حيث حقق الاقتصاد الصيني نمواً خلال عام 2021 بمعدل بلغ 8.1% وهو أعلى مستوى له منذ عام 2011، مقارنة بمعدل نمو 2.3% خلال عام 2020 وهو أدنى مستوى له منذ عام 1976. في حين شهد الاقتصاد الهندي نمواً في عام 2021 بمعدل هو الأعلى منذ عام 2010

بلغ 9%، وقد كان للموجة الحادة من الإصابات بفيروس كورونا المستجد خلال الربع الثاني من العام دوراً رئيسياً في تباطؤ معدل نمو الأداء الاقتصادي الهندي.

وارتفع أداء اقتصادات مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بمعدل قياسي بلغ 6.8% عام 2021، لأسباب تعزى بشكل رئيسي إلى نمو أداء اقتصاد البرازيل بمعدل 4.7% وهي أعلى وتيرة ارتفاع مسجلة له مُنذ عام 2010، مع نمو اقتصاد الارجنتين للمرة الأولى منذ عام 2017، ونمو اقتصاد المكسيك للمرة الأولى في ثلاثة أعوام، وتسجيل اقتصاد فنزويلا لأقل معدل ركود مُنذ عام 2014.

وشهدت دول الشرق الأوسط ووسط أسيا هي الأخرى نمواً في اقتصاداتها بمعدل بلغ 4.2% هو الأكبر مُنذ عام 2016، كما ارتفع الأداء الاقتصادي في الدول الأفريقية جنوب الصحراء بأكبر معدل له منذ عام 2014 بلغ 4%، كما يوضح الجدول (1- 7) والشكل (1- 6).

الجدول 1-7
معدلات النمو الاقتصادي في العالم حسب المجموعات الدولية، 2017 - 2021
(%)

	2017	2018	2019	2020	*2021
الاقتصادات المتقدمة	**2.5**	**2.2**	**1.7**	**(4.5)**	**5.0**
منها: الولايات المتحدة	2.3	2.9	2.3	(3.4)	5.6
اليابان	1.7	0.6	0.0	(4.5)	1.6
منطقة اليورو	2.6	1.9	1.5	(6.4)	5.2
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية:	**4.8**	**4.6**	**3.7**	**(2.0)**	**6.5**
دول وسط وشرق أوروبا	**4.1**	**3.4**	**2.5**	**(1.8)**	**6.5**
منها: روسيا	1.8	2.8	2.0	(2.7)	4.5
الدول النامية الآسيوية**	**6.7**	**6.3**	**5.5**	**(0.9)**	**7.2**
منها: الصين	6.9	6.8	6.0	2.3	8.1
الهند	6.8	6.5	4.0	(7.3)	9.0
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	**1.4**	**1.2**	**0.1**	**(6.9)**	**6.8**
منها: المكسيك	2.1	2.2	(0.2)	(8.2)	5.3
البرازيل	1.3	1.8	1.4	(3.9)	4.7
الشرق الاوسط ووسط أسيا	**2.5**	**2.2**	**1.5**	**(2.8)**	**4.2**
الدول الافريقية جنوب الصحراء	**3.0**	**3.3**	**3.1**	**(1.7)**	**4.0**
العالم	**3.8**	**3.5**	**2.8**	**(3.1)**	**5.9**

* بيانات تقديرية.
** لا تتضمن باكستان وافغانستان.
ملاحظة: - الأرقام بين قوسين تعني سالبا.
المصدر: IMF-World Economic Outlook, January 2022.

الشكل (1 - 6)
معدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال عامي 2020 و2021، حسب المجموعات الدولية
(%)

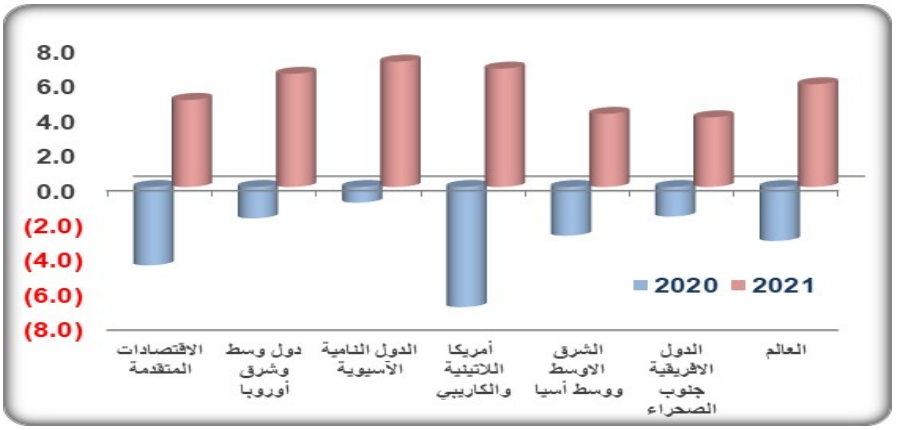

المصدر: الجدول (1 - 7).

وبتتبع مستويات الطلب العالمي على النفط خلال عام 2021، يمكن ملاحظة تأثير التعافي المتباين في أداء الاقتصادات العالمية وحالة عدم اليقين المحيطة به على تلك المستويات. وقد انعكس ذلك على حالة التوقعات للطلب العالمي على النفط لعام 2021 التي تصدر شهرياً عن المؤسسات العالمية الرئيسية المختصة باستشراف مستقبل الطلب، ومنها منظمة أوبك، التي أشارت بياناتها الصادرة في شهر يناير من عام 2021 إلى توقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال عام 2021 بحدود 5.9 مليون برميل/يوم، ثم رفعت توقعاتها إلى 6 مليون برميل/يوم خلال شهر أبريل من نفس العام، وظلت توقعاتها ثابتة بعد ذلك عند نفس المستوى، قبل أن تتراجع خلال الربع الأخير من عام 2021 بسبب ظهور المتحور Omicron سريع الانتشار من فيروس كورونا المستجد لتصل إلى نحو 5.7 مليون برميل/يوم في نهاية عام 2021.

وبشكل عام، أثر الانتعاش الاقتصادي العالمي على مستوى الطلب العالمي على النفط الذي ارتفع بمقدار 5.6 مليون برميل/يوم خلال عام 2021 أي بمعدل نمو بلغ 6.2%، مقارنة بمعدل تراجع (9.1%) خلال عام 2020. حيث وصل إجمالي

الطلب العالمي على النفط لعام 2021 إلى نحو 96.6 مليون برميل/يوم، إلا أنه ما زال دون مستوياته قبل الجائحة، كما يوضح الجدول (1- 8) والشكل (1 - 7).

الجدول 1-8
الطلب العالمي على النفط، الاجمالي والتغير السنوي
2017-2021
(مليون برميل/ يوم)

	2017	2018	2019	2020	*2021
إجمالي الطلب العالمي	**97.7**	**99.1**	**100.1**	**91.0**	**96.6**
التغير في الطلب (م ب / ي)	1.8	1.4	1.0	(9.1)	5.6
نسبة التغير(%)	1.8	1.4	1.0	(9.1)	6.2

* بيانات تقديرية.

المصادر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من : التقرير الشهري لمنظمة أوبك، و التقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية .

الشكل (1 - 7)
إجمالي الطلب العالمي على النفط، 2017- 2021
(مليون برميل / يوم)

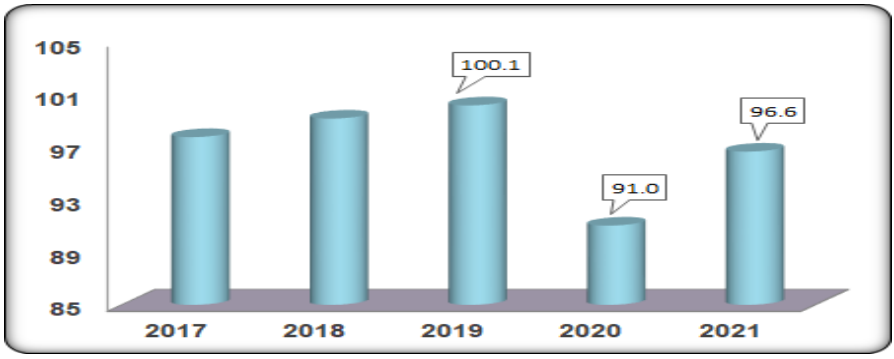

المصدر: الجدول (1 - 8).

ووفقاً للمجموعات الدولية الرئيسية، ارتفع مستوى الطلب في مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام 2021 بنحو 2.5 مليون برميل/يوم ليصل إلى 44.5 مليون برميل/يوم. كما ارتفع مستواه في بقية دول العالم الأخرى بواقع 3.1 مليون برميل/يوم، مقارنة بمستويات عام 2020 ليصل إلى 52.1 مليون برميل/يوم.

وقد أدى تغير مستويات الطلب لكل مجموعة إلى اختلاف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2021، إذ انخفضت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من 46.2% في عام 2020 إلى 46.1% في عام 2021، بينما ارتفعت حصة بقية دول العالم من 53.8% إلى 53.9% خلال ذات الفترة، كما يتضح من الجدول (1-9) والشكل (1- 8).

الجدول 1-9
الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، 2017-2021
(مليون برميل/ يوم)

	2017	2018	2019	2020	*2021
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	47.7	47.7	47.7	42.0	44.5
دول العالم الاخرى **	50.0	51.3	52.4	49.0	52.1
إجمالي العالم	**97.7**	**99.1**	**100.1**	**91.0**	**96.6**

* بيانات تقديرية.
** تضم كل من الدول النامية والدول المتحولة .

المصادر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من : التقرير الشهري لمنظمة أوبك، و التقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية .

الشكل (1 - 8)
توزع الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، 2017- 2021
(%)

المصدر: الجدول (1 - 9) .

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة:

1-2 دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ارتفع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام 2021 بحوالي 2.5 مليون برميل/يوم أي بنسبة 6% مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو 44.5 مليون برميل/يوم. وضمن المجموعة المذكورة ارتفع طلب دول الأمريكتين على النفط بواقع 1.7 مليون برميل/يوم ليصل إلى 24.2 مليون برميل/يوم خلال العام، كما ارتفع طلب دول أوروبا بواقع 500 ألف برميل/يوم ليصل إلى 13 مليون برميل/يوم، وارتفع طلب دول أسيا والمحيط الهادي بنحو 300 ألف برميل/يوم ليصل إلى 7.4 مليون برميل/يوم. كما يوضح الجدول (1- 10) والشكل (1- 9).

الجدول 1-10
الاجمالي والتغير السنوي في الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2017-2021
(مليون برميل/ يوم)

	2017	2018	2019	2020	*2021
الأمريكتين	25.1	25.4	25.5	22.4	24.2
أوروبا	14.4	14.3	14.3	12.4	13.0
دول أسيا والمحيط الهادي	8.2	8.0	7.9	7.1	7.4
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**47.7**	**47.7**	**47.7**	**42.0**	**44.5**
التغير السنوي في الطلب	**0.6**	**0.05**	**(0.01)**	**(5.7)**	**2.5**
نسبة التغير(%)	**1.3**	**0.1**	**(0.02)**	**(11.9)**	**6.0**

* بيانات تقديرية.

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.

المصادر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من : التقرير الشهري لمنظمة أوبك، و التقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية .

الشكل (1 - 9)
إجمالي الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2017 – 2021
(مليون برميل / يوم)

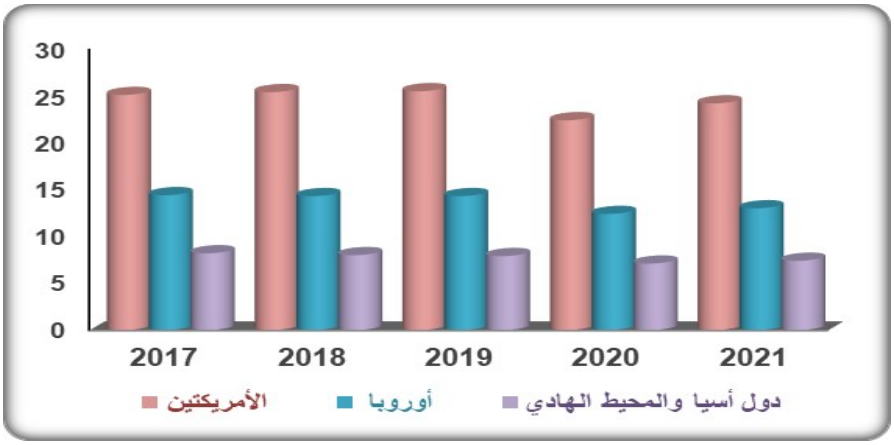

المصدر: الجدول (1 - 10) .

وتعتبر التطورات في الاقتصاد الأمريكي العامل الأكثر أهمية بالنسبة للطلب العالمي على النفط، حيث يشكل طلب النفط في الولايات المتحدة أكثر من خمس إجمالي الطلب العالمي. بينما ساهمت بنسبة 63.7% من إجمالي النمو في طلب دول الأمريكتين من النفط خلال عام 2021، حيث شهد إجمالي الطلب على النفط في الولايات المتحدة ارتفاعاً بنحو 1.6 مليون برميل/يوم خلال عام 2021 مقارنة بالعام السابق، إذ ارتفع من حوالي 18.3 مليون برميل/يوم خلال عام 2020 إلى حوالي 20 مليون برميل/يوم خلال عام 2021.

وعلى أساس فصلي، شهد إجمالي الطلب على النفط في **الولايات المتحدة** ارتفاعاً خلال الربع الأول من عام 2021 مقارنة بالربع الأخير من العام السابق، ليبلغ نحو 18.7 مليون برميل/يوم، نتيجة ارتفاع مبيعات نواتج التقطير إلى مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا المستجد وارتفاع الطلب على وقود التدفئة، وقد حد من هذا الارتفاع إجراءات الإغلاق خلال شهر يناير والتوقف القياسي لمصافي التكرير في نهاية شهر فبراير والذي استمر على مدى عدة أسابيع بسبب موجة الطقس البارد غير المسبوقة. وواصل إجمالي الطلب الأمريكي على النفط ارتفاعه خلال الربع

الثاني، وبشكل ملحوظ بلغ نحو 1.6 مليون برميل/يوم، بدعم من ارتفاع مبيعات الغازولين ووقود الطائرات والوقود الصناعي، تزامناً مع تزايد حركة التنقل مع بدء موسم القيادة والسفر الصيفي وتعافي سوق العمل، وقد حد من هذا الارتفاع الإغلاق المؤقت لأكبر خطوط أنابيب إمدادات الوقود خلال شهر مايو بسبب الهجوم السيبراني الذي تعرض له وهو أحد أكبر مخططات الفدية الرقمية على الإطلاق، مما أدى إلى فرض قيود على مبيعات التجزئة بمضخات الغازولين الأمريكية. ثم ارتفع خلال الربع الثالث وإن كان بوتيرة أقل بلغت 180 ألف برميل/يوم، حيث استمر التعافي القوي في أداء وقود النقل، غير أنه تأثر سلباً بعدم انتظام تعافي الاقتصاد الأمريكي، إلى جانب الإعصار Ida الذي اجتاح خليج المكسيك في أواخر شهر أغسطس وتسبب في إغلاق حوالي 13% من قدرة معالجة النفط الأمريكية، وسط فيضانات وانقطاع كامل في التيار الكهربائي، مع تعطل الشبكة الرئيسية لأكبر نظام توزيع للوقود. وتباطئ نمو إجمالي الطلب الأمريكي على النفط خلال الربع الرابع من عام 2021 إلى 120 ألف برميل/يوم، تزامناً مع ظهور المتحور Omicron سريع الانتشار من فيروس كورونا المستجد.

وفيما يتعلق بتطور طلب **دول أوروبا** على النفط، على أساس فصلي خلال عام 2021، تشير تقديرات منظمة أوبك إلى انحفاض طلب دول أوروبا خلال الربع الأول من عام 2021 مقارنة بالربع الأخير من العام السابق ليبلغ 11.9 مليون برميل/يوم، ويعزى ذلك إلى تراجع الطلب على وقود النقل في ظل تجدد عمليات الإغلاق في العديد من الدول الأوروبية بما في ذلك فرنسا وألمانيا وإيطاليا، وسط موجة ثالثة من فيروس كورونا المستجد. وشهد الربع الثاني ارتفاع في الطلب دول المجموعة بواقع 720 ألف برميل/يوم تزامناً مع تخفيف القيود المرتبطة بجائحة فيروس كورونا واستئناف النشاط الاقتصادي. بينما شهد الربع الثالث ارتفاعاً ملحوظاً في طلب دول المجموعة بواقع 1.22 مليون برميل/يوم نتيجة زيادة الطلب على جميع فئات المنتجات البترولية، ولا سيما وقود الطيران ونواتج التقطير الخفيفة والغازولين والديزل، في ظل زيادة أنشطة السفر الإقليمية تماشياً مع إزالة القيود المرتبطة بجائحة فيروس كورونا واعتدال الطقس، وانتعاش حركة السياحة في

العديد من الدول الأوروبية مثل اليونان وأسبانيا وإيطاليا والبرتغال. يأتي ذلك قبل أن يتسبب ظهور المتحور Omicron سريع الانتشار من فيروس كورونا في تراجع الطلب بواقع 360 ألف برميل/يوم خلال الربع الأخير من عام 2021.

2-2 الدول النامية

ارتفع طلب الدول النامية (بضمنها الصين) على النفط بحوالي 2.7 مليون برميل/يوم خلال عام 2021 مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 46.5 مليون برميل/يوم، أي بمعدل نمو 6.2% بالمقارنة مع العام السابق. والجدير بالذكر أن طلب الدول النامية يعد المحرك الرئيسي للطلب العالمي على النفط، فقد ساهم هذا الارتفاع بنسبة 48.2% من مجمل النمو في الطلب العالمي على النفط خلال عام 2021. وضمن هذه المجموعة ارتفع الطلب في **منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا** خلال عام 2021 بنحو 700 ألف برميل/يوم مقارنة بمستوياته للعام السابق مسجلاً 12.3 مليون برميل/يوم، حيث ارتفع طلب الدول العربية بنحو 400 ألف برميل/اليوم ليبلغ 7 مليون برميل/يوم خلال عام 2021، كما ارتفع الطلب في باقي الدول الأخرى في المنطقة بنحو 300 ألف برميل/اليوم ليبلغ 5.3 مليون برميل/يوم. ويعزى الارتفاع في طلب الدول العربية بشكل رئيسي إلى نمو طلب الدول الأعضاء في أوابك بنحو 300 ألف برميل/اليوم ليبلغ 5.9 مليون برميل/يوم خلال عام 2021، أي بنسبة ارتفاع بلغت 5.4% بالمقارنة مع العام السابق.

وضمن المجموعة، كان طلب **الدول الآسيوية النامية** المحرك الرئيسي للنمو في طلب الدول النامية على النفط، فلقد ارتفع طلب الدول الآسيوية النامية بحوالي 1.8 مليون برميل/يوم ليصل إلى 28 مليون برميل/يوم عام 2021، ليساهم بنحو 67% من إجمالي الارتفاع في طلب الدول النامية المحقق عام 2021.

وقد ارتفع **الطلب الصيني**، الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، بواقع 980 ألف برميل/يوم عام 2021 مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 14.5 مليون برميل/يوم، غير أنه شهد تبايناً في أدائه على المستوى الفصلي. حيث انخفض الطلب الصيني خلال الربع الأول من

عـام 2021، ليصـل إلـى نحـو 13.8 مليـون برميـل/يوم، متـأثراً بـإجراءات العـزل المرتبطة بجائحة فيروس كورونا، إلى جانب تراجع نمـو نشـاط المصـانع، وحـد مـن هذا التراجع الطلب القوي على وقود التدفئـة خـلال شـهر ينـاير تزامنـاً مـع إنخفـاض درجة حرارة الطقس إلى أدنـى مسـتوى لـه فـي أكثـر مـن خمسـة عقـود، فضـلاً عـن الارتفاع الملحوظ لواردات النفط الخام في شهر مارس. وارتفـع الطلـب الصـيني فـي الربع الثاني بواقع 760 ألف برميـل/يوم بـدعم مـن توسـع نشـاط المصـانع فـي شـهر مايو، وارتفاع إنتاجيـة مصـافي التكريـر إلـى مسـتوى قياسـي وارتفـاع الطلـب علـى الغازولين ووقود الطائرات، وكان للتشديد على حصـص واردات المصـافي المسـتقلة وبدء عمليات الصيانة المخطط لها في تلك المصافي دوراً في الحد مـن الارتفـاع فـي الطلب. يأتي ذلك قبل أن يتراجع الطلب الصيني بشكل طفيف بلغ 30 ألف برميل/يوم خلال الربع الثالث، بسبب الفيضـانات، وتـدابير مواجهـة تفشـي المتحـور دلتـا سـريع الانتشار مـن فيـروس كورونـا التـي تسـببت فـي تبـاطؤ مؤشـرات الإنتـاج الصـناعي ومبيعات التجزئة، إلى جانب انقطاع التيار الكهربـائي المسـتمر خـلال شـهر سـبتمبر بسبب أزمة الطاقة الناجمة عن نقص الإمدادات من الغاز الطبيعي والفحـم والارتفـاع الحاد في أسعارهما، مما أجبر بعض المصـانع على كبح الإنتاج أو الإغلاق بالكامـل، وتراجع المعدل اليومي لمعالجة النفط في مصافي التكرير إلى أدنـى مسـتوى لـه منـذ مايو 2020، وهو ما يعزى أيضاً إلى نقص المواد الأولية وعمليـات التفتـيش البيئيـة. وعاود الطلب الصيني ارتفاعه خلال الربع الرابع ليصل إلى 15.2 مليون برميل/يوم بدعم من قوة الطلب على المواد الأولية المستخدمة في قطاع البتروكيماويات، فضـلاً عن ارتفاع الطلب على النافتا والغازولين وغاز البترول المسال.

أما بالنسبة لاقتصاد **الهند**، المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، فقد ارتفع بنحو 300 ألف برميل/يوم عن مستويات العام السابق ليصل إلى 4.8 مليون برميل/يوم عام 2021، كما شهد أيضاً تبايناً في أدائه على المستوى الفصلي، حيث انخفض خلال الربع الأول إلى 4.9 مليون برميل/يوم على خلفية تراجع الطلب على وقود النقل خلال شهري يناير وفبراير ليصل إلى أدنى مستوى له مُنذ شهر سبتمبر 2020 وسط ارتفاع قياسي في الأسعار المحلية، وعلى الرغم من ارتفاع استهلاك الغازولين خلال

شهر مارس إلى أعلى مستوى له في أربعة أشهر بسبب تفضيل استخدام السيارات على وسائل النقل العام لتجنب الإصابة بفيروس كورونا المستجد. وواصل الطلب انخفاضه خلال الربع الثاني بنحو 440 ألف برميل/يوم تزامناً مع إعلان الهند فرض عزل عام وقيود صارمة مرتبطة بجائحة فيروس كورونا، مما أضطر مصافي التكرير إلى تقليص عملياتها خلال شهر مايو 2021، وانخفض الطلب المحلي على الوقود إلى أدنى مستوى مسجل له مُنذ أغسطس 2020، كما تراجع استهلاك وقود الطائرات. يأتي ذلك قبل أن يرتفع طلب الهند خلال الربع الثالث بنحو 90 ألف برميل/يوم بدعم من انتعاش الإنتاج الصناعي إلى قرب مستوياته قبل الجائحة، وزيادة الطلب على الغازولين والديزل ووقود الطائرات وسط تخفيف قيود الإغلاق، وهو ما كان له دوراً كبيراً في الارتفاع الملحوظ للطلب بواقع 730 ألف برميل/يوم خلال الربع الرابع من عام 2021.

كما ارتفع طلب دول **أمريكا اللاتينية** على النفط بنحو 300 ألف برميل/يوم مقارنة بالمستوى المحقق خلال العام السابق ليصل إلى 6.3 مليون برميل/يوم، تزامناً مع ارتفاع الطلب على معظم المنتجات البترولية وبخاصة الغازولين ووقود الطائرات عقب تخفيف القيود المرتبطة جائحة فيروس كورونا المستجد.

2- 3 دول أورآسيا

ارتفع طلب دول أورآسيا على النفط خلال عام 2021 بحوالي 400 ألف برميل/يوم ليصل إلى 5.6 مليون برميل/يوم، حيث ارتفع الطلب على النفط في روسيا بنحو 200 ألف برميل/يوم ليصل إلى 3.6 مليون برميل/يوم. كما ارتفع الطلب على النفط في باقي دول المجموعة بحوالي 200 ألف برميل/يوم ليصل إلى 2 مليون برميل/يوم، كما يوضح الجدول (1-11).

الجدول 1-11
الاجمالي والتغير السنوي في الطلب على النفط في دول العالم الأخرى
(خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، 2017-2021
(مليون برميل/ يوم)

	2017	2018	2019	2020	*2021
الدول النامية	**44.6**	**45.8**	**46.8**	**43.8**	**46.5**
منها الدول العربية:	**7.1**	**7.1**	**7.2**	**6.6**	**7.0**
الدول الأعضاء	6.0	6.0	6.1	5.6	5.9
باقي الدول العربية	1.1	1.1	1.1	1.0	1.1
دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	**5.3**	**5.4**	**5.4**	**5.0**	**5.3**
إجمالي الشرق الاوسط وأفريقيا	**12.4**	**12.5**	**12.6**	**11.6**	**12.3**
الدول الآسيوية النامية	**25.7**	**26.9**	**27.7**	**26.2**	**28.0**
منها: الصين	12.5	13.0	13.7	13.5	14.5
الهند	4.5	4.9	5.0	4.5	4.8
الدول الأخرى	8.7	8.9	9.1	8.1	8.6
دول أمريكا اللاتينية	**6.5**	**6.5**	**6.6**	**6.0**	**6.3**
دول أوراسيا	**5.4**	**5.5**	**5.5**	**5.2**	**5.6**
منها: روسيا	3.5	3.6	3.6	3.4	3.6
إجمالي طلب دول العالم الأخرى	**50.0**	**51.3**	**52.4**	**49.0**	**52.1**
مقدار التغير السنوي	**1.2**	**1.3**	**1.0**	**(3.4)**	**3.1**
نسبة التغير(%)	**2.4**	**2.7**	**2.0**	**(6.5)**	**6.4**

* بيانات تقديرية.

المصادر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

3. اتجاهات الأسعار

3-1 أسعار النفط الخام

ارتفعت أسعار النفط الخام العالمية خلال عام 2021 بأعلى وتيرة مسجلة مُنذ عام 2011، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى قوة أساسيات سوق النفط الفورية وأسواق العقود الآجلة. حيث شهدت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك تذبذباً ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 54.4 و82.1 دولار/برميل، وسجل المتوسط السنوي للسلة أعلى مستوياته مُنذ عام 2014 وهو 69.9 دولار/برميل مشكلاً بذلك ارتفاعاً بحدود 28.4 دولار/برميل، أي ما يعادل نمو نسبته 68.5% بالمقارنة مع مستويات عام 2020.

شهدت الثلاثة الأشهر الأولى من العام 2021 ارتفاعاً متواصلاً في المعدل الشهري لسعر سلة خامات أوبك، حيث ارتفع من 54.4 دولار/برميل في شهر يناير وهو أقل مستوى له خلال عام 2021، ليصل إلى 64.6 دولار/برميل في شهر مارس وهو أعلى مستوى مُنذ شهر يناير 2020، قبل أن ينخفض في شهر أبريل للمرة الأولى في ستة أشهر ليصل إلى 63.2 دولار/برميل. وارتفعت أسعار سلة خامات أوبك بعد ذلك ليصل المعدل الشهري إلى 73.5 دولار/برميل في شهر يوليو وهو أعلى مستوى مُنذ شهر أكتوبر 2018، ثم عاودت مستويات الأسعار إنخفاضها في شهر أغسطس لتصل إلى 70.3 دولار/برميل، قبل أن يرتفع المعدل الشهري لسعر سلة خامات أوبك مجدداً بعد ذلك ليصل إلى 82.1 دولار/برميل في شهر أكتوبر وهو أعلى مستوى مسجل في سبعة أعوام. وانخفض متوسط أسعار سلة خامات أوبك في نهاية عام 2021 ليصل إلى 74.4 دولار/برميل في شهر ديسمبر.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الفصلية لأسعار النفط، فقد ارتفع معدل سعر سلة خامات أوبك خلال الربع الأول من عام 2021 بشكل ملحوظ بلغ 16 دولار/ برميل، أي ما يعادل حوالي 36.5% بالمقارنة مع الربع الرابع من العام السابق ليصل إلى 60 دولار/برميل، ثم ارتفع خلال الربع الثاني مسجلاً 67.3 دولار/برميل، وواصل ارتفاعه خلال الربع الثالث ليصل إلى 72.6 دولار/ برميل، قبل أن يسجل أعلى مستوى له مُنذ الربع الثالث من عام 2014 وهو 79 دولار/ برميل خلال الربع الأخير من عام 2021.

وبناء على التطورات سالفة الذكر، شهد عام 2021 تقلصاً في الفروقات ما بين الحد الأقصى والأدنى لأسعار سلة أوبك خلال العام التي وصلت إلى حوالي 27.7 دولار/برميل بالمقارنة مع فروقات العام السابق والتي بلغت نحو 47.4 دولار/برميل. ويوضح الجدول (1- 12) والشكل (1- 10) المعدل الشهري لسعر سلة أوبك خلال الفترة (2017- 2021).

الجدول 1-12
السعر الفوري لسلة خامات أوبك، 2017-2021
(دولار / برميل)

	2017	2018	2019	2020	2021
كانون الثاني/يناير	52.4	66.9	58.7	65.1	54.4
شباط/فبراير	53.4	63.5	63.8	55.5	61.1
آذار/مارس	50.3	63.8	66.4	33.9	64.6
نيسان/أبريل	51.4	68.4	70.8	17.7	63.2
أيار/مايو	49.2	74.1	70.0	25.2	66.9
حزيران/يونيو	45.2	73.2	62.9	37.1	71.9
تموز/يوليو	46.9	73.3	64.7	43.4	73.5
آب/أغسطس	49.6	72.3	59.6	45.2	70.3
أيلول/سبتمبر	53.4	77.2	62.4	41.5	73.9
تشرين الأول/أكتوبر	55.5	79.4	59.9	40.1	82.1
تشرين الثاني/نوفمبر	60.7	65.3	62.9	42.6	80.4
كانون الأول/ديسمبر	62.1	56.9	66.5	49.2	74.4
الربع الأول	52.0	64.7	63.0	51.5	60.0
الربع الثاني	48.6	71.9	67.9	26.6	67.3
الربع الثالث	50.0	74.2	62.2	43.4	72.6
الربع الرابع	59.4	67.2	63.1	44.0	79.0
المعدل السنوي	**52.4**	**69.8**	**64.0**	**41.5**	**69.9**

المصادر:
- منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

الشكل (1- 10)
المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك، 2014- 2021
(دولار / برميل)

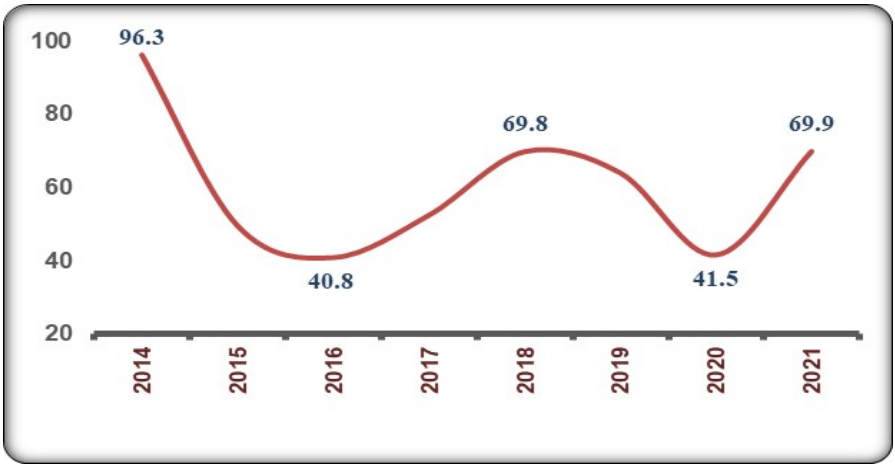

المصدر: الجدول (1 - 12) أعلاه.

وتحدد مستويات أسعار النفط العالمية، عادة، نتيجة لتأثير جملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وباتجاهات متفاوتة، ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى تباين إتجاه أسعار النفط ما بين الارتفاع والإنخفاض خلال عام 2021 ما يلي: -

- ساعدت التطورات الإيجابية في أساسيات سوق النفط وأسواق العقود الآجلة في ارتفاع أسعار النفط خلال الربع الأول من عام 2021. **فعلى جانب الطلب**، ارتفع استهلاك زيت التدفئة على خلفية الشتاء قارس البرودة في أجزاء كبيرة من نصف الكرة الأرضية الشمالي. **وعلى جانب الإمدادات**، قُيدت إمدادات النفط الخام العالمية، حيث واصلت **دول أوبك+** إظهار مستويات توافق قوية مع تعديلات إتفاق خفض الإنتاج، وأجرت المملكة العربية السعودية خفض إضافي وطوعي على إنتاجها بمقدار 1 مليون ب/ي على مدى شهري فبراير ومارس، وتعطلت الإمدادات الأمريكية بشكل قياسي بسبب موجة الطقس البارد غير المسبوقة، كما تعطلت تدفقات النفط الخام العالمية بشكل مؤقت بسبب جنوح سفينة حاويات عملاقة في قناة السويس وهو ما أدى إلى تعليق حركة الملاحة بالقناة. وتلقت أسعار النفط الخام دعماً من الانخفاض المستمر في المخزونات النفطية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقد حد من الارتفاع في الأسعار، تجدد قيود الإغلاق في أوروبا لاحتواء موجة ثالثة من فيروس كورونا، وتعثر جهود توزيع اللقاحات بسبب أزمة الإمدادات الناجمة عن تأخر الشحنات، وارتفاع صادرات النفط الخام الإيرانية رغم العقوبات الاقتصادية الأمريكية.
- تسبب ارتفاع عدد الاصابات بفيروس كورونا المستجد في أجزاء عديدة من العالم (لا سيما الهند وأمريكا اللاتينية واليابان)، وانخفاض الطلب على النفط بسبب استمرار عمليات الإغلاق في أوروبا، فضلاً عن الصيانة الموسمية في بعض المصافي الآسيوية، في انخفاض أسعار النفط في شهر أبريل 2021.
- كان لكل من تزايد عمليات الشراء لمصافي تكرير النفط في آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا بشكل ملحوظ، وتقلص المخزونات النفطية المتراكمة بما في ذلك مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة التي شهدت انتعاش عمليات تشغيل

المصافي، وتعافي الطلب في قطاع النقل خلال موسم السفر والقيادة الصيفي تزامناً مع تسارع وتيرة حملات التطعيمات ضد فيروس كورونا وتخفيف القيود على حركة التنقل، إلى جانب تنامي مخاطر نقص إمدادات الغاز الطبيعي في أوروبا وآسيا التي زادت من توقعات نمو الطلب على النفط ومنتجاته، دوراً في ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة من شهر مايو وحتى شهر يوليو 2021.

- تسبب تباطؤ عمليات الشراء القوية من المصافي الصينية في انخفاض أسعار النفط خلال شهر أغسطس 2021، يأتي ذلك في ظل حصص استيراد محدودة لمصافي التكرير المستقلة من النفط الخام، وانخفاض عمليات تشغيل المصافي بسبب إعادة إجراءات الإغلاق والقيود المفروضة على التنقل وسوء الاحوال الجوية. إلى جانب تراجع الطلب على وقود النقل في العديد من الدول الآسيوية الرئيسية الأخرى المستهلكة للنفط بما في ذلك اليابان.
- ساهمت علامات انتعاش الطلب في آسيا، وتعطل الإمدادات في العديد من المناطق بسبب الانقطاعات المخطط وغير المخطط لها بما في ذلك اضطرابات إنتاج النفط الخام الأمريكي في خليج المكسيك عقب الإعصار Ida، وصيانة الحقول في بحر قزوين، وبرامج التحميل المنخفضة للعديد من خامات غرب أفريقيا، والتعطل المؤقت في الصادرات الليبية، فضلاً عن توقعات ارتفاع الطلب على النفط في أشهر الشتاء بسبب التحول من الغاز إلى النفط، وتعزيز هوامش التكرير والانخفاض المستمر في مخزونات النفط في المناطق المستهلكة الرئيسية، في ارتفاع أسعار النفط خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2021.
- كان لظهور المتحور Omicron سريع الانتشار من فيروس كورونا، دوراً في انخفاض أسعار النفط خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2021. حيث انخفضت أسواق العقود الآجلة بشكل حاد، وسط مخاوف بشأن ارتفاع قياسي في حالات الإصابات بهذا الفيروس في العديد من الدول الرئيسية المستهلكة للنفط، مما قد يؤدي إلى إعادة إجراءات الإغلاق والقيود المفروضة على حركة التنقل، ومن ثم تباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي والطلب على وقود النقل.

كما شهد عام 2021 تطورات في نمط الفروقات بين أسعار النفوط الخفيفة منخفضة المحتوى الكبريتي والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي بالمقارنة مع العام السابق. فعلى سبيل المثال، وصل الفرق بين سعر نفط برنت (الأعلى جودة ممثلاً للنفوط الخفيفة) وسعر نفط دبي (ممثلاً للنفوط الثقيلة) إلى 1.4 دولار/برميل لصالح خام برنت خلال عام 2021 بالمقارنة مع 0.6 دولار/برميل لصالح خام دبي خلال العام السابق. فى حين يقل سعر سلة أوبك عن سعر نفط برنت بواقع 0.7 دولار/برميل خلال العام.

ويمكن أن تعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار وبدرجة كبيرة إلى ارتفاع أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوته خلال عام 2021، حيث ارتفع سعر نفط دبي بمقدار 26.9 دولار/برميل وارتفع سعر نفط برنت بمقدار 28.9 دولار/برميل، كما ارتفع سعر خام غرب تكساس الأمريكي بنحو 28.6 دولار/برميل.

يذكر أن خام غرب تكساس، الذي يعتبر أحد نفوط الإشارة الرئيسية العالمية ذات النوعية الخفيفة والمحتوى الكبريتي المنخفض، أخذ يعاني ومنذ عام 2007 من محددات لوجستية، خاصة وأنه نفط مغلق منعزل عن الأسواق العالمية الأخرى، وتحركت أسعاره بشكل ليس له علاقة بأساسيات السوق العالمية. تقليدياً، كانت الفروقات بين أسعار نفط غرب تكساس ونفط برنت المتشابهان في النوعية تميل لصالح نفط غرب تكساس، إلا أنه منذ عام 2015 بدأت تلك الفروقات تميل لصالح نفط برنت لتبلغ 2.2 دولار/برميل في عام 2020، واتسعت إلى 2.7 دولار/ برميل في عام 2021.

ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تأثر أسعار خام غرب تكساس بالتقلبات المناخية الحادة خلال عام 2021. حيث تسببت موجة الطقس غير المسبوقة التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر فبراير في تراجع عمليات مصافي التكرير الأمريكية إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق، كما تسبب الإعصار Ida الذي اجتاح خليج المكسيك الأمريكي أواخر شهر أغسطس في أغلاق حوالي 13% من قدرة

معالجة النفط الأمريكية. وشكل إعلان وزارة الطاقة الأمريكية أنها تعتزم بيع ما يصل إلى 50 مليون برميل من النفط الخام من المخزونات الاستراتيجية ضغطاً نسبياً على أسعار خام غرب تكساس.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من الجدول (1 - 13) والشكل (1 - 11) الذي يبين المعدلات السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت، وخام دبي) وبعض الخامات العربية للفترة (2017- 2021).

الجدول 1-13
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وغرب تكساس وبعض الخامات العربية، 2017-2021
(دولار/ برميل)

الخامات	2017	2018	2019	2020	2021	التغير في عام 2021
سلة أوبك منها:	**52.4**	**69.8**	**64.0**	**41.5**	**69.9**	**28.4**
خليط صحراء الجزائر	54.1	71.4	64.5	42.1	70.7	**28.6**
العربي الخفيف	52.6	70.6	65.0	41.9	70.5	**28.6**
موربان الاماراتي	54.8	72.2	64.7	43.0	69.9	**26.9**
خام التصدير الكويتي	51.6	68.9	64.3	41.5	70.3	**28.8**
السدرة الليبي	52.8	69.8	63.8	40.1	69.0	**28.9**
البصرة العراقي	51.9	68.6	63.6	41.6	69.7	**28.2**
خامات اخرى :						
دبي	53.1	69.7	63.5	42.3	69.2	**26.9**
البحري القطري*	52.9	69.2	65.2	41.7	70.5	**28.8**
برنت	54.2	71.2	64.2	41.7	70.6	**28.9**
خام غرب تكساس	50.8	65.2	57.0	39.4	68.0	**28.6**

ملاحظة:
* قامت دولة الأكوادور بتجميد عضويتها في منظمة أوبك إعتباراً من شهر يناير 2020.
المصادر:
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (1- 11)
التغير في المعدلات السنوية لسعر سلة خامات أوبك والخام الأمريكي وخام برنت وخام دبي للفترة 2017-2021، (دولار / برميل)

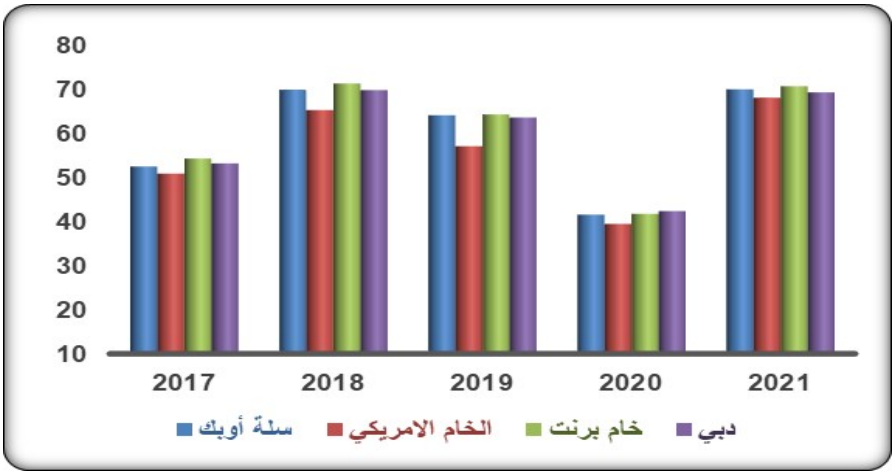

المصدر: الجدول (1 - 13).

انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال عام 2021 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية بشكل عام التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت ارتفاعاً حاداً خلال عام 2021 بالمقارنة مع العام السابق وبدرجات متفاوتة.

فقد ارتفع خام العربي الخفيف بواقع 28.6 دولار/برميل ليصل إلى 70.5 دولار/برميل خلال عام 2021، أي بنسبة ارتفاع بلغت 68.2% بالمقارنة مع العام السابق، كما ارتفع كل من خام خليط الصحراء الجزائري وخام مربان الاماراتي وخام التصدير الكويتي بواقع 28.6 و26.9 و 28.8 دولار/برميل لتصل إلى 70.7 و 69.9 و 70.3 دولار/برميل، أي بنسبة ارتفاع بلغت 67.9% و 62.6% و 69.4% على التوالي.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد ارتفع خام السدرة الليبي بواقع 28.9 دولار/برميل، أي بنسبة 72.2% ليصل إلى 69 دولار/ برميل، والبصرة العراقي بواقع 28.2 دولار/برميل، أي بنسبة 67.7% ليصل إلى 69.7

دولار/برميل، وارتفع الخام البحري القطري بواقع 28.8 دولار/برميل، أي بنسبة 69.1% ليصل إلى 70.5 دولار/برميل خلال العام. كما يوضح الجدول (1-13).

ويتضح أن الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط الخام بقيمتها الاسمية والذي بلغ 28.4 دولار/ برميل يزيد عن الارتفاع في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 2005 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة حيث ارتفع بنحو 21.5 دولار/برميل أي بنسبة 64.3% ليصل متوسطها إلى 54.9 دولار/برميل في عام 2021، كما يوضح الجدول (1- 14).

الجدول 1-14
أسعار النفط الخام الإسمية والحقيقية، 2005-2021
(دولار/ برميل)

السنة	السعر الإسمي	الرقم القياسي* 100 = 2005	السعر الحقيقي بأسعار 2005
2005	50.6	100.0	**50.6**
2006	61.0	102.1	**59.8**
2007	69.1	104.5	**66.1**
2008	94.4	106.4	**88.7**
2009	61.0	107.2	**57.0**
2010	77.4	108.1	**71.6**
2011	107.5	109.6	**98.1**
2012	109.5	111.0	**98.6**
2013	105.9	112.4	**94.2**
2014	96.3	114.0	**84.4**
2015	49.5	115.5	**42.9**
2016	40.8	116.6	**34.9**
2017	52.4	118.4	**44.3**
2018	69.8	120.4	**57.9**
2019	64.0	122.3	**52.4**
2020	41.5	124.0	**33.4**
**2021	69.9	127.2	**54.9**

* الرقم القياسي يمثل مخفض الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصادات المتقدمة، كما ينشرها صندوق النقد الدولي .

** بيانات تقديرية.

المصدر:
- منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك، وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2021 لصندوق النقد الدولي (IMF).

2-3 الأسعار الفورية للمنتجات النفطية

انعكس الارتفاع في أسعار النفط الخام على المتوسط السنوي لأسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال عام 2021 التي شهدت ارتفاعاً هي الأخرى في كافة الأسواق الرئيسية في العالم وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

1-2-3 أسعار الغازولين الممتاز

بلغ معدل سعر الغازولين في **الخليج الأمريكي** 91.4 دولار/ برميل في عام 2021، مرتفعاً بنحو 39.5 دولار/ برميل، أي بنسبة 76.1% مقارنة بمعدلات السعر لعام 2020، وفي **سوق روتردام** وصل معدل السعر خلال العام إلى 85.9 دولار/برميل، بارتفاع قدره 34.5 دولار/برميل، أي بنسبة تمثل 67.3% بالمقارنة مع العام السابق. وفي **سوق البحر المتوسط** وصل معدل السعر خلال العام إلى 80.5 دولار/برميل، بارتفاع قدره 35.1 دولار/ برميل، والتي تشكل نسبة زيادة تبلغ 77.2% بالمقارنة مع العام السابق. أما بالنسبة **لسوق سنغافورة**، فقد وصل معدل السعر إلى 80.3 دولار/برميل خلال عام 2021، بارتفاع قدره 33.7 دولار/ برميل، والتي تمثل حوالي 72.4% مقارنة بمستوى عام 2020.

وقد حققت السوق الأمريكية أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال عام 2021، تلتها سوق روتردام ثم سوق البحر المتوسط وأخيراً سوق سنغافورة التي حققت أدنى الأسعار، كما يوضح الجدول (1 - 15) والشكل (1- 12).

الجدول 1-15
المتوسط الشهري للأسعار الفورية للمنتجات النفطية فى الاسواق المختلفة، 2020-2021
(دولار/ برميل)

	السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
متوسط عام 2020	سنغافورة	46.6	49.2	39.6
	روتردام	51.3	49.2	40.9
	البحر المتوسط	45.4	48.6	43.6
	الخليج الامريكي	51.9	44.9	34.7
متوسط عام 2021	سنغافورة	80.3	77.4	75.7
	روتردام	85.9	78.3	69.1
	البحر المتوسط	80.5	77.7	70.5
	الخليج الامريكي	91.4	73.9	59.8
الربع الأول 2021	سنغافورة	67.1	65.7	64.5
	روتردام	70.2	66.0	61.7
	البحر المتوسط	66.5	65.5	62.9
	الخليج الامريكي	76.0	63.3	51.8
الربع الثاني	سنغافورة	76.8	73.6	72.0
	روتردام	83.2	74.5	65.9
	البحر المتوسط	77.8	73.8	67.2
	الخليج الامريكي	91.2	70.4	57.7
الربع الثالث	سنغافورة	83.4	79.5	76.9
	روتردام	91.9	80.8	71.2
	البحر المتوسط	86.5	80.5	72.5
	الخليج الامريكي	98.1	75.6	62.4
الربع الرابع	سنغافورة	93.8	90.6	89.4
	روتردام	98.2	92.0	77.7
	البحر المتوسط	91.1	91.1	79.6
	الخليج الامريكي	100.3	86.5	67.5

المصدر:
ـ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل 1-12
أسعار الغازولين الممتاز، 2020-2021
(دولار/ برميل)

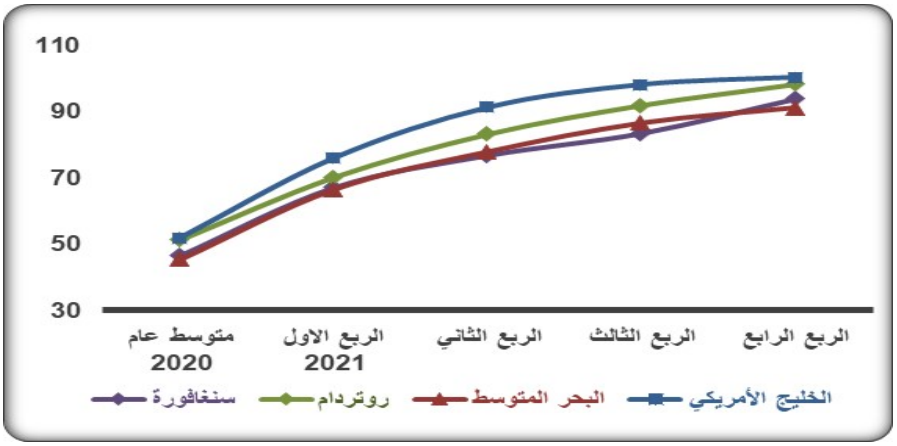

المصدر: الجدول (1 -15).

3-2-2 أسعار زيت الغاز

شهد عام 2021 ارتفاعاً في المتوسط السنوي لأسعار زيت الغاز بشكل عام في كافة الأسواق الرئيسية مقارنة بالعام السابق، وكانت مستويات أسعار زيت الغاز أدنى من أسعار الغازولين، بينما كانت أعلى من أسعار زيت الوقود في كافة الأسواق الرئيسية في العالم. وقد استأثر **سوق روتردام** بأعلى أسعار لزيت الغاز الذي بلغ 78.3 دولار/برميل خلال عام 2021 مشكلاً ارتفاع بنسبة 59.2% مقارنة بمعدل عام 2020، تلتها **سوق البحر المتوسط** بمعدل سعر 77.7 دولار/برميل بنسبة ارتفاع 60.1%، ثم **سوق سنغافورة** بمعدل سعر 77.4 دولار/برميل بنسبة ارتفاع 57.2%، وأخيراً **سوق الخليج الأمريكي** بأدنى الأسعار بواقع 73.9 دولار/ برميل خلال عام 2021 وبنسبة ارتفاع 64.6% مقارنة بالعام السابق.

3.2.3. أسعار زيت الوقود

ارتفعت أسعار زيت الوقود خلال عام 2021 في جميع الأسواق، حيث وصل معدلها في **سوق سنغافورة** إلى 75.7 دولار/برميل، بارتفاع 91.3% بالمقارنة مع

عام 2020، وفي **سوق البحر المتوسط** وصل إلى 70.5 دولار/برميل بارتفاع 61.9% بالمقارنة مع العام السابق، ووصل إلى 69.1 دولار/برميل في **سوق روتردام** بارتفاع قدره 69.1% بالمقارنة مع عام 2020. أما في **السوق الأمريكي**، فقد وصل السعر إلى 59.8 دولار/برميل خلال العام بارتفاع 72.3% بالمقارنة مع العام السابق.

3-3 أسعار شحن النفط الخام

استمر التراجع في أسعار شحن النفط الخام خلال عام 2021 بخلاف التوقعات التي كانت تشير إلى تعافيها من الآثار المرتبطة بجائحة فيروس كورونا، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تلبية تعافي الطلب على النفط بشكل أساسي من خلال عمليات السحب من المخزونات المتراكمة التي وصلت إلى مستويات قياسية في أعقاب تهاوي أسعار النفط الخام خلال عام 2020. ومن ناحية أخرى، تأثرت أسواق الشاحنات بعمليات إعادة استئناف النشاط الاقتصادي والإغلاق غير المتكافئة على مستوى العالم. يذكر أن الربع الأخير من عام 2021 قد بدأ بشكل إيجابي لأسعار شحن النفط الخام، تزامناً مع حفاظ دول أوبك+ على آلية زيادة الإنتاج الشهرية البالغة 400 ألف برميل/يوم، فضلاً عن انتعاش الطلب على نطاق واسع عبر القطاعات في آسيا. ومع ذلك، فإن زيادة حركة الشحن من الشرق الأوسط إلى آسيا لم تسهم بشكل كاف في ارتفاع أسعار الشحن، حيث انخفضت تدفقات النفط الخام من المحيط الأطلسي إلى آسيا على خلفية الانخفاض الهيكلي في حجم الشحنات من غرب إفريقيا على وجه الخصوص وانخفاض حجم الشحنات من المنتجين في بحر قزوين.

وقد وصل معدل سعر الشحن خلال عام 2021 لشحنات النفط المتجهة من موانئ الشرق الأوسط إلى الشرق (للناقلات الكبيرة VLCC بحمولة 230-280 ألف طن ساكن) إلى نحو 8.2 دولار/طن، بإنخفاض مقداره 5.9 دولار/طن، بنسبة تمثل حوالي 41.8% مقارنة بمعدل سعر الشحن لعام 2020.

كما طرأ أيضاً إنخفاضاً في معدل أسعار الشحن للشحنات المتجهة من الشرق الأوسط إلى الغرب (285-270 ألف طن ساكن) فقد وصل معدلها خلال عام

2021 نحو 6.4 دولار/طن، وبانخفاض مقداره 5.2 دولار/طن، أي بنسبة 44.8% مقارنة بعام 2020.

أما بالنسبة لأسعار الشحن للشحنات ضمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالناقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم (85-80 ألف طن ساكن)، فقد وصل معدلها خلال عام 2021 إلى نحو 7.1 دولار/طن، وبارتفاع طفيف مقداره 0.6 دولار/طن، أي بنسبة 9.2% مقارنة بعام 2020، كما يوضح الجدول (1-16).

الجدول 1-16
تطور اتجاهات أسعار شحن النفط الخام، 2017-2021
(نقطة على المقياس العالمي[1] / دولار للطن)

	2017		2018		2019		2020		2021 (1)	
	%	دولار للطن	%	دولار للطن	%	دولار للطن	%	دولار للطن	%	دولار للطن
الشرق الأوسط / الشرق*	59	8.2	57	9.4	66	13	60	14.1	35	8.2
الشرق الأوسط / الغرب**	30	4.8	25	4.7	35	7.8	40	11.6	22	6.4
البحر المتوسط / البحر المتوسط***	106	5.7	115	6.8	116	7.9	88	6.5	96	7.1

* حجم الناقلة يتراوح ما بين 230 الى 280 ألف طن ساكن.
** حجم الناقلة يتراوح ما بين 270 الى 285 ألف طن ساكن.
*** حجم الناقلة يتراوح ما بين 80 الى 85 ألف طن ساكن.
(1) بيانات تقديرية.
المصدر:
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

4. المخزونات النفطية المختلفة

شهد عام 2021 انخفاضاً ملحوظاً في إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) وسط تشديد المعروض النفطي وتعافي الطلب على النفط عقب تخفيف القيود وإجراءات الإغلاق المرتبطة بتداعيات جائحة فيروس كورونا لتبلغ 8.696 مليار برميل مع نهاية الربع الرابع وهو أدنى مستوى لها مُنذ الربع

[1] المقياس العالمي (World Scale) هو طريقة مستخدمة لاحتساب أسعار الشحن، حيث أن نقطة واحدة على المقياس العالمي تعني 1% من سعر النقل القياسي لذلك الاتجاه في كتاب (World Scale) الذي ينشر سنوياً من قبل (World Scale Association) ويتضمن قائمة من الأسعار بصيغة دولار/ طن تمثل (World Scale 100) لكل الاتجاهات الرئيسية في العالم.

الثالث 2018، ويمثل ذلك انخفاضاً بنحو 684 مليون برميل، أي بنسبة 7.3% بالمقارنة بالربع المماثل من عام 2020.

يذكر أن المخزونات النفطية في البحر قد بلغت نحو 1.348 مليار برميل في نهاية عام 2021 مرتفعة بنحو 53 مليون برميل بالمقارنة مع نهاية عام 2020. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع مخزون النفط العابر في الموانئ بمقدار 60 مليون برميل على أساس سنوي، مقابل انخفاض المخزون العائم بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية بمقدار 7 مليون برميل. كما يوضح الجدول (1 – 17).

4-1 المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

بلغ المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوالي 2.707 مليار برميل في نهاية الربع الرابع من عام 2021، مشكلاً انخفاضاً بواقع 330 مليون برميل بالمقارنة مع مستوياته في نهاية عام 2020، وانخفاضاً بواقع 261 مليون برميل عن متوسط الخمسة أعوام السابقة الذي يُعد أحد أهداف مجموعة دول أوبك+. والجدير بالذكر أن كفاية المخزون التجاري في تلك الدول في نهاية عام 2021 قد بلغت مستوياتها حوالي 60 يوم من الاستهلاك، مشكلاً انخفاضاً بنحو 9.3 يوم عن نظيره المسجل في نهاية عام 2020 والبالغ 69.3 يوم من الاستهلاك.

4-2 المخزونات الاستراتيجية

انخفضت المخزونات الاستراتيجية في نهاية الربع الرابع من عام 2021 بواقع 56 مليون برميل بالمقارنة مع مستوياته المسجلة في نهاية الربع الرابع من العام السابق لتصل إلى 1.789 مليار برميل.

هذا وقد انخفض المخزون الاستراتيجي الأمريكي في نهاية الربع الرابع من عام 2021 إلى 594 مليون برميل، وهو أدنى مستوى له مُنذ نهاية الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر 2002. وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى إعلان وزارة الطاقة الأمريكية في نهاية شهر نوفمبر 2021 عن خططها لبيع ما يصل إلى 50 مليون برميل من النفط الخام من المخزونات الاستراتيجية في محاولة لكبح ارتفاع أسعار الوقود.

ومن جانبها أعلنت الصين عن خطط لبيع النفط من مخزوناتها الاستراتيجية عبر مزاد علني، للمساعدة في تخفيف ضغط تكاليف المواد الأولية المرتفعة على مصافي التكرير المحلية، وتمت أول عملية بيع لنحو 7.4 مليون برميل في أواخر شهر سبتمبر 2021، في خطوة تُعد هي الأولى من نوعها على الأطلاق.

الجدول 1-17
مستويات المخزونات النفطية المختلفة في نهاية الفصل،
عامي 2020 و 2021
(مليون برميل)

المنطقة	الربع الأول		الربع الثاني		الربع الثالث		الربع الرابع	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021*
الأمريكتين	**1590**	**1571**	**1711**	**1549**	**1691**	**1514**	**1615**	**1483**
منها : الولايات المتحدة الامريكية	1281	1290	1452	1278	1421	1233	1342	1195
أوروبا	**1029**	**1008**	**1098**	**978**	**1079**	**889**	**1042**	**891**
آسيا	**369**	**346**	**402**	**358**	**414**	**355**	**380**	**334**
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**2988**	**2926**	**3211**	**2884**	**3184**	**2758**	**3037**	**2707**
بقية دول العالم	**3295**	**3093**	**3582**	**2983**	**3299**	**2870**	**3203**	**2852**
إجمالي المخزون التجاري**	**6283**	**6019**	**6793**	**5867**	**6483**	**5628**	**6240**	**5559**
المخزون على متن الناقلات	1333	1285	1476	1277	1320	1316	1295	1348
المخزون الاستراتيجي منه :	**1827**	**1850**	**1866**	**1828**	**1856**	**1813**	**1845**	**1789**
المخزون الاستراتيجي الامريكي	635	638	655	622	643	619	638	594
إجمالى المخزون العالمى	**9443**	**9154**	**10135**	**8972**	**9659**	**8756**	**9380**	**8696**
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	79.0	65.4	75.2	62.1	74.2	59.6	69.3	60.0

* بيانات تقديرية.
** لايشمل المخزون على متن الناقلات .

المصدر:
- Oil Market Intelligence, various issues.

ثانياً: قيمة صادرات النفط في الدول الأعضاء

انعكست معدلات أسعار النفط خلال عام 2021 واتفاق دول أوبك+ على قيمة صادرات النفط التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء في منظمة أوابك، والداعم الرئيسي لاحتياطيات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها.

ولعل البيانات الشهرية المتعلقة بقيمة صادرات النفط الخام الشهرية المقدرة للدول الأعضاء تعطي صورة أوضح للآثار التي نجمت عن حركة الأسعار وقرارات دول أوبك+ خلال العام. ففى شهر يناير 2021 عندما وصل متوسط أسعار سلة خامات أوبك إلى 54.4 دولار/برميل قدرت قيمة صادرات النفط للدول الأعضاء بنحو 27.4 مليار دولار، وفى شهر فبراير بلغت قيمة صادرات النفط الخام المقدرة أدنى مستوى لها خلال العام وهو 26.3 مليار دولار على خلفية الخفض الإضافي الطوعي الذي أجرته المملكة العربية السعودية على إنتاجها بمقدار 1 مليون ب/ي وعلى الرغم من ارتفاع الأسعار إلى 61.1 دولار/برميل، قبل أن ترتفع إلى 30.8 مليار دولار في شهر مارس تزامناً مع ارتفاع الأسعار إلى 64.6 دولار/برميل وعلى الرغم من استمرار الخفض الإضافي الطوعي الذي أجرته المملكة العربية السعودية على إنتاجها.

عاودت قيمة صادرات النفط الخام المقدرة تراجعها في شهر أبريل 2021 لتبلغ 29.4 مليار دولار تزامناً مع انخفاض متوسط أسعار سلة خامات أوبك إلى 63.2 دولار/برميل، وخلال الثلاثة أشهر التالية ارتفعت قيمة صادرات النفط الخام المقدرة لتصل إلى 38.3 مليار دولار في شهر يوليو 2021 عندما وصل متوسط أسعار سلة خامات أوبك إلى 73.5 دولار/ برميل. ثم تراجعت في شهر أغسطس إلى 37.3 مليار دولار على خلفية انخفاض الأسعار إلى 70.3 دولار/برميل.

يأتي ذلك قبل أن ترتفع قيمة صادرات النفط الخام المقدرة لتصل إلى أعلى مستوى لها خلال العام وهو 45 مليار دولار في شهر أكتوبر 2021، بدعم من وصول متوسط أسعار سلة خامات أوبك إلى أعلى مستوى مسجل في سبعة أعوام وهو 82.1 دولار/برميل، فضلاً عن قرار دول أوبك+ بزيادة إنتاجها بمقدار 400 ألف ب/ي شهرياً. وخلال شهري نوفمبر وديسمبر انخفضت قيمة صادرات النفط الخام المقدرة لتصل إلى 41.6 مليار دولار في نهاية عام 2021 متأثرة بانخفاض الأسعار إلى 74.4 دولار/برميل، كما يوضح الشكل (1 – 13).

الشكل (1- 13)
مقارنة مستويات أسعار النفط الخام بقيمة صادراته للدول الأعضاء،
يناير –ديسمبر 2021

المصدر: الجدول (1 - 12) والجدول (1 - 18).

وعند المقارنة السنوية، يلاحظ ارتفاع قيمة صادرات النفط الخام بالأسعار الجارية للدول الأعضاء في أوابك من حوالي 237.9 مليار دولار عام 2020 إلى 426.6 مليار دولار عام 2021 وذلك نتيجة كلاً من الارتفاع الحاد في مستويات الأسعار بنسبة 68.5% على خلفية التعافي في أداء الاقتصاد العالمي من تداعيات جائحة فيروس كورونا وقرارات دول أوبك+ التي ساعدت في تحقيق الاستقرار والتوازن في السوق النفطية العالمية، ويمثل ذلك ارتفاعاً بنحو 188.7 مليار دولار، أي بنسبة 79.3%.

يذكر أن قيمة صادرات النفط الخام للدول الأعضاء بالأسعار الحقيقية لعام 2005 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة، قد ارتفعت من 191.8 مليار دولار عام 2020 إلى 335.4 مليار دولار عام 2021 ما يمثل ارتفاع بنسبة 74.8%. كما يوضح الجدول (1 - 18) والشكل (1- 14).

الجدول 1-18
قيمة صادرات النفط الخام للدول الأعضاء بالأسعار الجارية والحقيقية، 2005-2021
(مليار دولار)

السنة	بالأسعار الجارية	بالأسعار الحقيقية لعام 2005
2005	305.8	305.8
2006	375.1	367.3
2007	410.2	392.7
2008	585.3	549.9
2009	352.8	329.3
2010	450.9	417.0
2011	624.8	570.1
2012	702.6	633.1
2013	654.3	582.0
2014	592.9	519.9
2015	319.9	277.0
2016	269.5	231.1
2017	346.3	292.6
2018	442.5	367.4
2019	426.1	348.5
2020	237.9	191.8
2021	426.6	335.4

ملاحظات:
* بيانات تقديرية. تم تقدير قيمة صادرات النفط في الدول الأعضاء بالأسعار الجارية على النحو التالي:
تم احتساب حجم صادرات النفط فى الدول الأعضاء وذلك بطرح الإستهلاك الشهري من انتاج النفط الخام الشهري، وبعد ذلك تم احتساب المعدل الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة، وبضرب المعدل الشهري للسعر فى حجم الصادرات النفطية الشهرية تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط السنوية للدول الأعضاء.
** الأسعار الحقيقية تشير إلى العائدات بموجب مخفض الناتج المحلى الإجمالى فى الاقتصادات المتقدمة، كما ينشرها صندوق النقد الدولى.

المصدر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.

الشكل (1- 14)
القيمة الإسمية والحقيقية لصادرات الدول الأعضاء من النفط الخام، 2005-2021
(مليار دولار – بالأسعار الحقيقية لعام 2005)

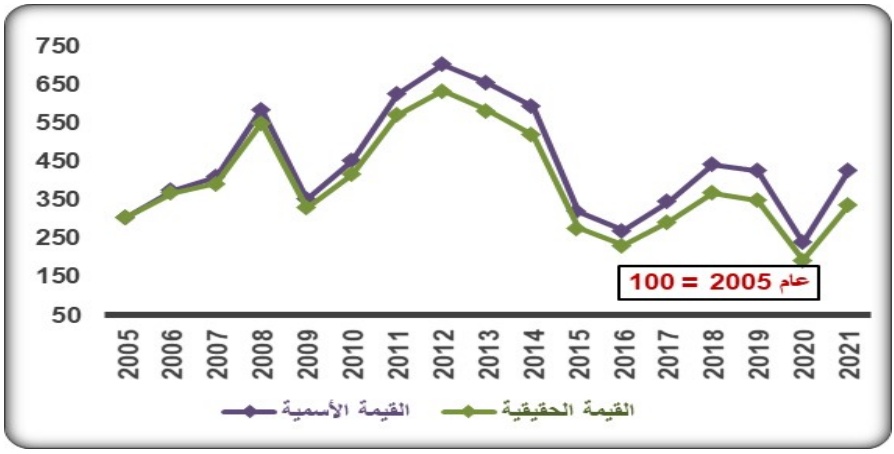

المصدر: الجدول (1 – 19) .

ثالثاً: الآفاق المستقبلية للسوق النفطية على المدى القريب

1. الإمدادات النفطية

خلال النصف الأول من عام 2022، ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية العالمية بنحو 3.5 مليون برميل/ يوم مقارنة بمستوى عام 2021، ليصل إلى 98.6 مليون ب/ ي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة الشهرية التدريجية التي أقرتها مجموعة أوبك+ على إنتاجها، فضلاً عن عودة الإمدادات من الولايات المتحدة الأمريكية إلى قرب مستوياتها قبل جائحة كوفيد 19. ومن المتوقع ارتفاع الإمدادات العالمية لتصل إلى 100.1 مليون ب/ي مع نهاية عام 2022، كما يتوقع أن تظل تلك الإمدادات متجاوزة حاجز 100 مليون ب/ي في عام 2023.

2. الطلب على النفط

خلال النصف الأول من عام 2022، ارتفع الطلب العالمي على النفط بشكل ملحوظ بلغ نحو 1.3 مليون ب/ي مقارنة بمستوى عام 2021، ليصل إلى 98.2 مليون ب/ ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تعافي النشاط الاقتصادي العالمي عقب إنهاء عمليات الإغلاق ورفع القيود المفروضة على حركة التنقل والسفر المرتبطة بجائحة كوفيد 19. هذا ومن المتوقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط إلى 100.3 مليون ب/ي مع نهاية عام 2022، وتخضع هذه التوقعات لحالة من عدم اليقين مرتبطة بالتوترات الجيوسياسية المتصاعدة، والتحديات المتعلقة بعودة ظهور فيروس كوفيد 19، والاختناقات في سلاسل التوريد، ومستويات التضخم المرتفعة.

3. المخزونات النفطية

إنخفض إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) خلال النصف الأول من عام 2022، ليصل إلى 8.812 مليار برميل، كما أعلن أعضاء وكالة الطاقة الدولية (بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية) عن أكبر سحب على الإطلاق من مخزوناتها الاستراتيجية يصل إلى 120 مليون برميل على مدى الفترة (مايو – أكتوبر 2022)، بهدف التخفيف من نقص الإمدادات المتزايد في أسواق النفط الناتج عن الأزمة الروسية الأوكرانية.

4. أسعار النفط

ارتفعت أسعار النفط الخام خلال النصف الأول من عام 2022 إلى أعلى مستوياتها في عدة أعوام، ليصل معدلها إلى 105 دولار للبرميل، بدعم رئيسي من المخاوف المتزايدة بشأن نقص الإمدادات وسط تصاعد التوترات الجيوسياسية في بعض مناطق الإنتاج الرئيسية، لا سيما أوروبا الشرقية والشرق الأوسط، واضطرابات الإمدادات في بحر قزوين، ونقص إمدادات الغازولين والديزل خلال موسم القيادة الصيفي. في حين كان للمخاوف بشأن تباطؤ الطلب في الصين – أكبر مستورد عالمي للنفط، دوراً في الحد من الارتفاع في الأسعار، على خلفية أسوأ موجة انتشار لفيروس كوفيد 19 منذ عامين. وتشير بعض التوقعات إلى أن مستويات أسعار النفط الخام ستظل تتراوح ما بين 90 الى 100 دولار للبرميل حتى نهاية العام الجاري 2022.

5. الاستثمارات العالمية:

تشير أحدث توقعات وكالة الطاقة الدولية إلى أن المعدل السنوي لقيمة الاستثمارات العالمية في قطاع النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة (2021-2030) سيبلغ 650 مليار دولار، و 700 مليار دولار حتى عام 2050، يتم إنفاق أكثر من 60٪ من إجمالي الاستثمار على تطوير حقول جديدة، وفقاً لسيناريو السياسات المعلنة الذي يوفر معياراً أكثر تحفظاً للمستقبل.

رابعا: تطورات استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء خلال الفترة (2017-2021)

يتأثر استهلاك الطاقة بصورة عامة بثلاثة عوامل أساسية، وهي: الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، وأسعار الطاقة في الأسواق المحلية. هذا وقد شهدت الفترة 2017-2021 تقلبات في مستوى استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء، حيث ارتفع بمعدل 1.6% ليصل إلى 12567 ألف ب م ن ي في عام 2017، ثم ارتفع بمعدل 3.2% في عام 2018 ليصل إلى 12973.6 ألف ب م ن ي، وواصل ارتفاعه في عام 2019 بمعدل ملحوظ بلغ 9.1% ليصل إلى 14147.9 ألف ب م ن ي، قبل أن يتراجع في عام 2020 بمعدل 3.3% متأثراً بجائحة فيروس كورونا ليصل إلى 13682.5 ألف ب م ن ي، وتشير التوقعات الأولية إلى معاودة هذا الاستهلاك ارتفاعه في عام 2021 بمعدل 1.9% بدعم من تعافي اقتصادات الدول الأعضاء من تداعيات الجائحة.

تشير التقديرات إلى أنه تم استهلاك 87.6% من إجمالي استهلاك الطاقة في عام 2021 في ست من الدول الأعضاء، وهي: السعودية، مصر، الإمارات، قطر، العراق، والجزائر. ويقدر أن يصل حجم الاستهلاك في هذه الدول كما يلي: السعودية (5092.2 ألف ب م ن ي)، مصر (1833.5 ألف ب م ن ي)، الإمارات (1549.5 ألف ب م ن ي)، قطر (1255 ألف ب م ن ي)، العراق (1250.6 ألف ب م ن ي)، والجزائر (1228.6 ألف ب م ن ي). أما في بقية الدول الأعضاء فمن المقدر أن يصل حجم استهلاك الطاقة في عام 2021 إلى المستويات التالية: الكويت (667.2 ألف ب م ن ي)، ليبيا (355 ألف ب م ن ي)، البحرين (330 ألف ب م ن ي)، تونس (194 ألف ب م ن ي)، وسورية (187 ألف ب م ن ي). ويوضح الشكل (1- 15) والجدول (1- 19) استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء في عام 2020 وعام 2021.

الشكل 1- 15
استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء في عامي 2020 و2021
(ألف برميل مكافئ نفط / يوم)

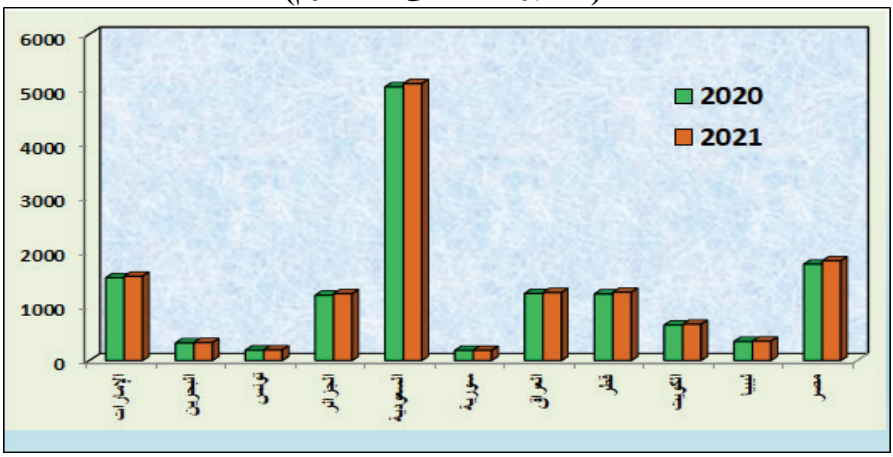

- بيانات عام 2021 تقديرية.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

الجدول 1 - 19
استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء، 2017-2021
(ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

	2017	2018	2019	2020	*2021	معدل النمو 2020/2021
الإمارات	1662.2	1544.2	1497.0	1521.1	1549.5	1.9
البحرين	294.4	300.9	326.9	324.6	330.0	1.7
تونس	192.4	202.0	205.2	191.1	194.0	1.5
الجزائر	1153.5	1233.3	1273.0	1199.7	1228.6	2.4
السعودية	4213.6	4316.9	5116.0	5032.4	5092.2	1.2
سورية	196.8	230.4	204.9	186.6	187.0	0.2
العراق	982.6	1163.7	1346.6	1232.1	1250.6	1.5
قطر	915.9	964.6	1248.2	1223.7	1255.0	2.6
الكويت	663.6	681.2	677.7	651.0	667.2	2.5
ليبيا	394.8	400.0	378.4	349.8	355.0	1.5
مصر	1897.1	1936.4	1873.9	1770.7	1833.5	3.5
الاجمالي	**12567.0**	**12973.6**	**14147.9**	**13682.5**	**13942.6**	**1.9**

* بيانات عام 2021 تقديرية.
ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

ارتفع معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الأعضاء من نحو 17.7 برميل مكافئ نفط (ب م ن) في عام 2017 إلى نحو 18.2 ب م ن في عام 2021. وحدث هذا الارتفاع في كل من قطر والبحرين والسعودية والعراق. ويقدر أن يبلغ

معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الأعضاء في عام 2021 كما يلي: قطر (167.3 ب م ن)، البحرين (81 ب م ن)، الإمارات (60 ب م ن)، الكويت (51.4 ب م ن)، السعودية (52.4 ب م ن)، ليبيا (19.3 ب م ن)، العراق (11.1 ب م ن)، الجزائر (10 ب م ن)، مصر (6.5 ب م ن)، تونس (5.9 ب م ن)، وسورية (3.9 ب م ن). ويوضح الشكل (1-16) معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الأعضاء.

الشكل 1-16
معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الأعضاء في عام 2021
(برميل مكافئ نفط)

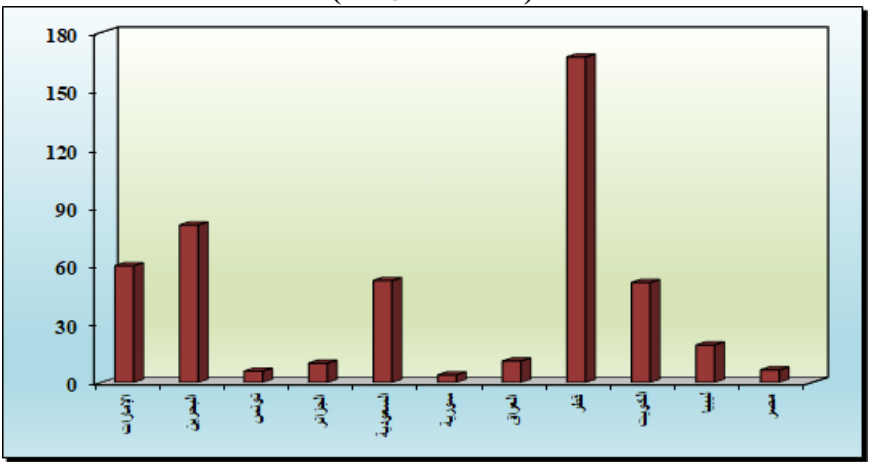

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

2-2 استهلاك الطاقة وفق المصدر

تعتمد الدول الأعضاء بصورة شبه كاملة على مصادر النفط والغاز الطبيعي لسد احتياجاتها من الطاقة حيث بلغت حصة هذين المصدرين حوالي 98.9% في عام 2020، ومن المقدر أن تستقر عند نفس المستوى في عام 2021. كما يقدر أن تصل مساهمة مصادر الطاقة المختلفة في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء عام 2021 عند النسب التالية:الغاز الطبيعي (53.8%)، النفط (45.1%)، الفحم (0.5%)، والطاقة الكهرومائية (0.6%). ويوضح الشكل (1-17) والجدول (1- 20) استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء حسب المصدر في عام 2021.

الشكل 1- 17
التوزيع النسبي لاستهلاك الطاقة في الدول الأعضاء وفق المصدر في عام 2021
(%)

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

الجدول 1-20
استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء وفق المصدر، 2017 -2021
(ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

	2017	2018	2019	2020	*2021	معدل النمو 2020/2021
الغاز الطبيعي	6494.1	6801.5	7330.4	7366.5	7506.6	1.9
المنتجات البترولية والنفط الخام	5922.3	5991.2	6647.9	6161.2	6283.0	2.0
الطاقة الكهرومائية	74.1	73.4	77.5	77.2	78.0	1.1
الفحم	76.5	107.6	92.1	77.5	75.0	-3.3
إجمالي الطاقة	12567.0	12973.6	14147.9	13682.5	13942.6	**1.9**

* بيانات عام 2021 تقديرية.
ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

1-2-2 الغاز الطبيعي

ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء من 6494.1 ألف ب م ن ي في عام 2017 إلى 7366.5 ألف ب م ن ي في عام 2020، ومن المقدر أن يرتفع بمعدل 1.9% في عام 2021 ليصل إلى 7506.6 ألف ب م ن ي. وعليه فإن حصة الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء قد ارتفعت من

51.7% في عام 2017 إلى 53.8% في عام 2020، ويقدر لها أن تستقر عند نفس المستوى في عام 2021.

والجدير بالذكر أن استهلاك الغاز الطبيعي يتم بصورة رئيسية في خمس دول، وهي: السعودية، الإمارات، مصر، قطر، والجزائر. ومن المقدر أن تصل حصة هذه الدول الخمس إلى 81.9% من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء في عام 2021 حيث بلغت حصص هذه الدول من إجمالي استهلاك الدول الأعضاء كما يلي: السعودية (27.8%)، الإمارات (16%)، مصر (14.1%)، قطر (13.3%)، والجزائر (10.7%). ويبين الشكل (1- 18) والجدول (1- 21) استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء في عام 2020 وعام 2021.

الشكل 1- 18
استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء في عامي 2020 و2021
(ألف برميل مكافئ نفط / يوم)

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

الجدول 1-21
استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء، 2017-2021
(ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

	2017	2018	2019	2020	*2021	معدل النمو 2020/2021
الإمارات	1084.8	1145.7	1143.6	1187.1	1200.0	1.1
البحرين	262.8	266.1	295.5	297.4	300.0	0.9
تونس	85.8	91.3	92.2	88.1	90.0	2.1
الجزائر	734.0	790.4	813.5	781.7	800.0	2.3
السعودية	1904.8	1941.6	2016.2	2050.7	2090.0	1.9
سورية	60.1	59.8	57.3	51.7	50.0	-3.3
العراق	223.1	258.5	418.6	440.0	445.0	1.1
قطر	660.8	704.9	982.0	967.5	995.0	2.8
الكويت	303.2	315.8	318.1	313.9	321.6	2.5
ليبيا	169.6	165.9	146.3	150.1	155.0	3.3
مصر	1005.0	1061.3	1046.8	1038.2	1060.0	2.1
الاجمالي	**6494.1**	**6801.5**	**7330.4**	**7366.5**	**7506.6**	**1.9**

* بيانات عام 2021 تقديرية.
ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

ويمكن تصنيف الدول الأعضاء ضمن ثلاث فئات، وذلك حسب الأهمية النسبية لمساهمة الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول في عام 2021، وهذه الفئات هي:

- **الدول التي تعتمد اعتمادا أساسيا على الغاز الطبيعي** لتغطية متطلبات الطاقة فيها، وهي الدول التي تزيد فيها حصة الغاز الطبيعي عن 50% من استخدام الطاقة. وتتألف هذه الفئة من خمس دول، وهي: البحرين، قطر، الإمارات، الجزائر، ومصر. وبلغت حصة الغاز الطبيعي من إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول في عام 2021 كما يلي: البحرين (90.9%)، قطر (79.3%)، الإمارات (77.4%)، الجزائر (65.1%)، ومصر (57.8%).

- **الدول التي تعتمد اعتمادا رئيسيا على الغاز الطبيعي** لتغطية متطلبات الطاقة فيها، وهي الدول التي تتراوح فيها حصة الغاز الطبيعي ما بين 40%- 50% من استخدام الطاقة. وتتضمن هذه الفئة أربع دول، وهي: الكويت، تونس، ليبيا، والسعودية. وبلغت حصة الغاز الطبيعي في استهلاك هذه الدول كما يلي: الكويت (48.2%)، تونس (46.4%)، ليبيا (43.7%)، والسعودية (41%).
- **الدول التي تعتمد اعتمادا ثانويا على الغاز الطبيعي**، وتضم هذه الفئة دولتين، وهما العراق وسورية. وبلغت حصة الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة في العراق وسورية 35.6% و26.7% على التوالي. ويبين الشكل (1- 19) درجة اعتماد الدول الأعضاء على الغاز الطبيعي لتلبية متطلباتها من الطاقة في عام 2021.

الشكل 1- 19
الأهمية النسبية لاستهلاك الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء في عام 2021*
(%)

* بيانات تقديرية.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

2-2-2 المنتجات البترولية والنفط الخام

ارتفع استهلاك المنتجات البترولية والنفط الخام في الدول الأعضاء من 5922.3 ألف ب م ن ي في عام 2017 إلى 5991.2 ألف ب م ن ي في عام 2018 ثم ارتفع إلى 6647.9 ألف ب م ن ي في عام 2019، قبل أن ينخفض ليبلغ 6161.2 ألف ب م ن ي في عام 2020 بسبب جائحة فيروس فيروس كورونا. وتشير التقديرات إلى ارتفاع هذا الاستهلاك مجدداً في عام 2021 بمعدل 2% ليصل إلى 6283 ألف ب م ن ي.

وتوجد ضمن الدول الأعضاء أربع دول ذات استهلاك ملموس من المنتجات البترولية والنفط الخام، وهذه الدول هي: السعودية، العراق، مصر، والجزائر. ومن المقدر أن يصل هذا الاستهلاك في عام 2021 إلى 3 مليون ب م ن ي في السعودية، وإلى 795 ألف ب م ن ي في العراق، وإلى 700 ألف ب م ن ي في مصر، وإلى 420 ألف ب م ن ي في الجزائر. ويشكل استهلاك المنتجات البترولية والنفط الخام في هذه الدول الأربع أكثر من ثلاثة أرباع (78.2%) إجمالي استهلاك المنتجات البترولية والنفط الخام في الدول الأعضاء في عام 2021. أما استهلاك المنتجات البترولية والنفط الخام في بقية الدول الأعضاء فيقدر أن يصل إلى المستويات التالية: الكويت (345 ألف ب م ن ي)، الإمارات (300 ألف ب م ن ي)، قطر (260 ألف ب م ن ي)، ليبيا (200 ألف ب م ن ي)، سورية (130 ألف ب م ن ي)، تونس (103 ألف ب م ن ي)، والبحرين (30 ألف ب م ن ي). الجدول (1- 22).

الجدول 1-22

استهلاك المنتجات البترولية والنفط الخام في الدول الأعضاء، 2017-2021

(ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

	2017	2018	2019	2020	*2021	معدل النمو 2020/2021
الإمارات	534.7	350.2	313.7	282.0	300.0	6.4
البحرين	31.6	34.8	31.4	27.1	30.0	10.6
تونس	105.6	109.6	112.0	101.9	103.0	1.1
الجزائر	415.7	432.6	450.9	409.6	420.0	2.5
السعودية	2306.4	2373.3	3097.6	2979.4	3000.0	0.7
سورية	129.7	163.6	140.5	127.9	130.0	1.6
العراق	750.1	897.3	917.4	781.5	795.0	1.7
قطر	255.1	259.7	266.2	256.2	260.0	1.5
الكويت	357.0	361.5	356.1	336.4	345.0	2.6
ليبيا	225.2	234.1	232.1	199.7	200.0	0.2
مصر	811.3	774.5	730.1	659.5	700.0	6.1
الاجمالي	**5922.3**	**5991.2**	**6647.9**	**6161.2**	**6283.0**	**2.0**

* بيانات عام 2021 تقديرية.

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

ويمكن تصنيف الدول الأعضاء إلى فئتين من ناحية حصة المنتجات البترولية والنفط الخام في إجمالي استهلاك الطاقة في عام 2021. وتتألف الفئة الأولى من الدول التي ما تزال المنتجات البترولية والنفط الخام تغطي أكثر من نصف احتياجات الطاقة فيها. وتتشكل هذه الفئة من ست دول، وهي: سورية (69.5%)، العراق (63.6%)، السعودية (58.9%)، ليبيا (56.3%)، تونس (53.1%)، والكويت (51.7%). وتتمثل الفئة الثانية من الدول التي تشكل المنتجات البترولية والنفط الخام أقل من نصف احتياجات الطاقة فيها. وتتضمن هذه الفئة خمس دول، وهي: مصر (38.2%)، الجزائر (34.2%)، قطر (20.7%)، الإمارات (19.4%)، والبحرين (9.1%).

3-2-2 الفحم والطاقة الكهرومائية

تستهلك الدول الأعضاء كميات ضئيلة من الفحم والطاقة الكهرومائية، ومن المقدر أن يصل حجم الاستهلاك من هذين المصدرين إلى 153 ألف ب م ن ي في عام 2021، أي مايمثل 1.1% من إجمالي استهلاك الطاقة، كما هو موضح في الجدول (1- 23) والجدول (1- 24).

الجدول 1-23

استهلاك الطاقة الكهرومائية في الدول الأعضاء، 2017-2021

(ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

	2017	2018	2019	2020	*2021	معدل النمو 2020/2021
تونس	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	0.0
الجزائر	0.1	0.2	0.3	0.1	0.3	200
سوريا	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	0.0
العراق	9.4	7.8	10.6	10.5	10.6	1.0
مصر	56.6	57.4	58.6	58.6	59.1	0.9
الاجمالي	**74.1**	**73.4**	**77.5**	**77.2**	**78.0**	**1.1**

* بيانات عام 2021 تقديرية.

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

الجدول 1-24

استهلاك الفحم في الدول الأعضاء، 2017 - 2021

(ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

	2017	2018	2019	2020	*2021	معدل النمو 2020/2021
الإمارات	42.8	48.4	39.7	52.0	49.5	-4.8
الجزائر	3.7	10.0	8.3	8.3	8.3	0.0
السعودية	2.4	2.1	2.2	2.2	2.2	0.0
الكويت	3.4	3.8	3.5	0.6	0.6	0.0
مصر	24.2	43.2	38.4	14.4	14.4	0.0
الاجمالي	**76.5**	**107.6**	**92.1**	**77.5**	**75.0**	**-3.3**

* بيانات عام 2021 تقديرية.

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

3- كثافة الطاقة

يدل مؤشر كثافة الطاقة في الدول الأعضاء الذي تم احتسابه بناء على كل من بيانات بنك المعلومات التابع للأمانة العامة حول استهلاك الطاقة الواردة في استمارة جمع بيانات الطاقة للدول الأعضاء وعلى بيانات صندوق النقد الدولي حول الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية الصادرة في شهر يناير 2022 على أن مؤشر كثافة الطاقة في الدول الأعضاء (بعد استثناء سورية لعدم توفر البيانات) قد انخفض من 0.94 برميل مكافئ نفط لكل ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 إلى 0.92 برميل مكافئ نفط لكل ألف دولار في عام 2021. ويعود هذا التحسن في هذا المؤشر إلى أن الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية في الدول الأعضاء (بعد استثناء سورية لعدم توفر البيانات) قد ارتفع بمعدل 3.3% سنويا خلال الفترة 2017-2021 وهو معدل أعلى من معدل ارتفاع إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول (بعد استثناء سورية حتى تكون البيانات متجانسة) الذي بلغ 2.7% سنويا خلال الفترة نفسها.

ويوجد تباين بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بهذا المؤشر الذي يتراوح ما بين 0.48 برميل مكافئ نفط لكل ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي في مصر في عام 2021 و1.67 برميل مكافئ نفط في قطر في العام نفسه، كما هو موضح في الجدول (1- 25) والشكل (1- 20).

الشكل 1- 20
تطور كثافة الطاقة في الدول الأعضاء، عامي 2017 و2021
(برميل مكافئ نفط/ ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية)

المصدر: مشتق من بيانات استهلاك الطاقة في بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وبيانات الناتج المحلي الإجمالي في قاعدة بيانات البنك الدولي.

الجدول 1-25

تطور مؤشر كثافة الطاقة في الدول الأعضاء، عامي 2017، 2021

(برميل مكافئ نفط /ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية)

	2017	2021
الامارات	0.95	0.81
البحرين	1.51	1.52
تونس	0.58	0.55
الجزائر	0.87	0.84
السعودية	0.98	1.07
سوريا	غ م	غ م
العراق	0.88	1.06
قطر	1.34	1.67
الكويت	1.17	1.15
ليبيا	2.09	1.43
مصر	0.65	0.48
الدول الأعضاء	0.94	0.92

المصدر: مشتق من بيانات استهلاك الطاقة في بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وبيانات الناتج المحلي الإجمالي في قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

4- الأسعار المحلية

قامت ست دول من الدول الأعضاء بزيادة أسعار المنتجات البترولية في أسواقها المحلية في عام 2021، وهذه الدول هي: الإمارات، تونس، السعودية، سورية، قطر، ومصر. وعمدت الإمارات إلى رفع أسعار الغازولين وزيت الغاز/الديزل. كما رفعت كلاً من تونس والسعودية وسورية أسعار الغازولين. ورفعت قطر أسعار الغازولين وزيت الغاز/الديزل. ورفعت مصر أسعار الغازولين والكيروسين. واستقرت أسعار المنتجات البترولية في الأسواق المحلية في عام 2021 عند المستوى الذي كانت عليه في عام 2020 في كل من البحرين، الجزائر، العراق، الكويت، وليبيا. ويبين الجدول (1- 26) الأسعار الجديدة المعتمدة في عام 2021 في الدول الأعضاء.

الجدول (1 - 26)
الأسعار المحلية للمنتجات النفطية
عملة محلية لكل لتر

				غاز البترول المسال						الغازولين						كيروسين	زيت الغاز/ الديزل
				25	50	10	12.5	25	50	80	90	91	92	95	98		
	الشهر	السنة	العملة المحلية	رطل	رطل	كغم	كغم	كغم	كغم	اوكتين	اوكتين	اوكتين	اوكتين	اوكتين	اوكتين		
الامارات	ديسمبر	2021	درهم	36.75	68.25							2.58		2.66	2.77		2.77
البحرين	يناير	2019	دينار				1.200					0.140		0.200	0.235		0.180
تونس	أبريل	2021	دينار				7.700				1.605			1.805	2.095		
الجزائر	يونيو	2020	دينار				103.20	215.00	430.00		43.71			45.62	45.97	21.30	29.01
السعودية	يونيو	2021	ريال									2.18		2.33		0.70	0.52
سورية	يناير	2021	ليرة			2500				475.00	675.0			3000.0		150.0	180.0
العراق	ديسمبر	2020	دينار				5000				450				850	150	450
قطر	ديسمبر	2021	ريال				15.00					2.00		2.10			2.05
الكويت	يناير	2019	دينار				0.750					0.085		0.105	0.175	0.105	0.105
ليبيا	نوفمبر	2015	دينار				1.500							0.150		0.090	0.090
مصر	أكتوبر	2021	جنيه				65.00	130.00		7.00			8.25	9.25		6.75	6.75

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

خامسا: الآفاق المستقبلية لاستهلاك مصادر الطاقة المختلفة في الدول الأعضاء حتى عام 2040

تشير الدراسة التي أعدتها الأمانة العامة لمنظمة أوابك حول تطور استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء وآفاقه المستقبلية، وحسب سيناريو الأساس (الإشارة)، إلى النتائج التالية:

من المتوقع أن يشهد إجمالي استهلاك مصادر الطاقة الأولية في الدول الأعضاء نمواً معدله 2.1% حتى عام 2040، ليبلغ حوالي 21.5 مليون ب م ن ي عام 2040. ومن المتوقع أن يتجاوز تسارع النمو في استهلاك مصادر الطاقة الأولية في مجموعة الدول الأعضاء المعدل العالمي وكذلك نظيره في أغلب المجموعات الدولية الأخرى خلال الفترة الممتدة حتى عام 2040. كما يتوقع أن تحل مجموعة الدول الأعضاء في المرتبة الرابعة بين أهم المصادر الرئيسية للزيادة في إجمالي الطلب العالمي على مصادر الطاقة الأولية خلال الفترة (2018 – 2040)، حيث يتوقع أن تساهم بنحو 9% من إجمالي الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على مصادر الطاقة الأولية خلال الفترة.

ومن المتوقع أن يلبي النفط والغاز الطبيعي أكثر من 89% من إجمالي الزيادة المتوقعة في استهلاك مصادر الطاقة الأولية في الدول الأعضاء خلال الفترة (2018 –2040) والمقدرة بنحو 7.8 مليون برميل مكافئ نفط/اليوم، كما يتوقع أن تساهم الطاقات المتجددة والنووية في تلبية النسبة المتبقية وهي 11%.

هذا ويتوقع مساهمة الغاز الطبيعي بالحصة الأكبر من بين جميع المصادر الأولية من الزيادة المتوقعة في استهلاك الطاقة ما بين عامي 2018 و2040، بنسبة تقارب من نصف إجمالي الزيادة المتوقعة، يليه النفط الذي يتوقع أن تتجاوز حصته نسبة 40% من إجمالي الزيادة المتوقعة، بينما يتوقع أن تبلغ حصة الطاقات المتجددة نحو 7.3% والطاقة النووية 3.4%.

ومن المتوقع أن تستمر هيمنة النفط والغاز الطبيعي على مزيج الطاقة المستهلكة في الدول الأعضاء خلال الفترة الممتدة حتى عام 2040 حيث يتوقع أن

تبلغ حصة الغاز الطبيعي نحو 49.7% من مزيج مصادر الطاقة الأولية المستهلكة عام 2040، بينما تبلغ حصة النفط حوالي 44.9%، والطاقات المتجددة نحو 3.8%، والطاقة النووية حوالي 1.3%، والفحم 0.2%. ومن المتوقع أن يشهد استهلاك النفط في الدول الأعضاء نمواً معدله 1.8% خلال الفترة (2018- 2040)، ليبلغ حوالي 9.7 مليون ب ي عام 2040. يتوقع أن يتجاوز النمو في استهلاك النفط في الدول الأعضاء المعدل العالمي وكذلك نظيره في أغلب المجموعات الدولية الأخرى حتى عام 2040، لترتفع حصة الدول الأعضاء في أوابك من الاستهلاك العالمي للنفط إلى نحو 9.6% عام 2040. من المتوقع أن تحتل الدول الأعضاء المرتبة الرابعة بين أهم المصادر الرئيسية للزيادة في إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2018 – 2040)، حيث يتوقع أن تساهم الدول الأعضاء بما يقارب من ربع الزيادة الصافية المتوقعة في إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال هذه الفترة.

من المتوقع أن يشهد استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء نمواً معدله 2.1% خلال الفترة (2018- 2040)، ليبلغ حوالي 10.7 مليون ب م ن ي عام 2040 مقارنة بـ 6.7 مليون ب م ن ي عام 2018. يتوقع أن يتجاوز النمو في استهلاك الغاز الطبيعي في مجموعة الدول الأعضاء المعدل العالمي خلال الفترة الممتدة حتى عام 2040، لترتفع حصة الدول الأعضاء في أوابك من الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي إلى حوالي 11.5% عام 2040. كما يتوقع أن تحتل الدول الأعضاء المرتبة الرابعة بين أهم المصادر الرئيسية للزيادة في إجمالي الطلب العالمي على الغاز الطبيعي خلال الفترة (2018 – 2040)، حيث يتوقع أن تساهم الدول الأعضاء بنحو 12.6% من الزيادة المتوقعة في إجمالي الطلب العالمي على الغاز الطبيعي خلال تلك الفترة.

ومن المتوقع أن يحقق استهلاك الطاقات المتجددة أسرع معدلات النمو بين المصادر الأولية الأخرى في الدول الأعضاء في أوابك بمعدل يصل إلى 5.4% خلال الفترة (2018 – 2040)، ليبلغ الاستهلاك حوالي 825 ألف ب م ن ي عام 2040. من المتوقع أن تأتي أغلب الزيادة في استهلاك الدول الأعضاء من مصادر

الطاقات المتجددة من مصر والسعودية والجزائر والإمارات والكويت، التي يتوقع أن تساهم مجتمعة بأكثر من 87% من الزيادة المتوقعة في استهلاك الدول الأعضاء من مصادر الطاقة المتجددة خلال الفترة (2018- 2040). ومن المتوقع أن يبلغ استهلاك الطاقة النووية بالدول الأعضاء حوالي 285 ألف ب م ن ي عام 2040.

ويوضح الجدول (1 - 27) التوقعات المستقبلية لاستهلاك مصادر الطاقة في الدول الأعضاء حتى عام 2040، كما يبين الجدول (1 - 28) التطور المتوقع في حصص مصادر الطاقة من إجمالي استهلاكها في الدول الأعضاء حتى عام 2040.

الجدول (1 - 27)
التوقعات المستقبلية لاستهلاك مصادر الطاقة في الدول الأعضاء حتى عام 2040

مجموعة الدول الأعضاء في أوابك						
السنة	إجمالي استهلاك الطاقة	النفط	الغاز الطبيعي	الفحم	الطاقات المتجددة	الطاقة النووية
2018	13695.4	6578.0	6769.9	38.2	259.6	49.8
2020	14557.8	6770.8	7185.8	35.3	331.2	234.6
2025	16777.3	7617.1	8373.2	36.6	465.6	284.7
2030	18526.6	8361.1	9280.0	41.8	558.9	284.7
2035	20113.2	9049.8	10059.7	46.9	672.1	284.7
2040	21505.3	9665.3	10678.7	52.0	824.6	284.7
معدل النمو السنوي للفترة (2018 - 2025)	2.9%	2.1%	3.1%	0.6%-	8.7%	28.3%
معدل النمو السنوي للفترة (2025 - 2040)	1.7%	1.6%	1.6%	2.4%	3.9%	0.0%
معدل النمو السنوي للفترة (2018 - 2040)	2.1%	1.8%	2.1%	1.4%	5.4%	8.2%

المصدر: منظمة أوابك، الإدارة الاقتصادية، ورقة "توقعات استهلاك الطاقة في الدول العربية حتى عام 2040"، مقدمة في فعاليات مؤتمر الطاقة العربي الحادي عشر، 2018.

الجدول (1 - 28)
التطور المتوقع في حصص مصادر الطاقة من إجمالي استهلاكها في الدول الأعضاء حتى عام 2040

مجموعة الدول الأعضاء في أوابك					
السنة	النفط	الغاز الطبيعي	الفحم	الطاقات المتجددة	الطاقة النووية
2018	48.0%	49.4%	0.3%	1.9%	0.4%
2020	46.5%	49.4%	0.2%	2.3%	1.6%
2025	45.4%	49.9%	0.2%	2.8%	1.7%
2030	45.1%	50.1%	0.2%	3.0%	1.5%
2035	45.0%	50.0%	0.2%	3.3%	1.4%
2040	44.9%	49.7%	0.2%	3.8%	1.3%
معدل النمو السنوي للفترة (2018 - 2025)	0.8%-	0.1%	3.4%-	5.6%	24.6%
معدل النمو السنوي للفترة (2025 - 2040)	0.1%-	0.0%	0.7%	2.2%	1.6%-
معدل النمو السنوي للفترة (2018 - 2040)	0.3%-	0.0%	0.6%-	3.3%	6.0%

المصدر: منظمة أوابك، الإدارة الاقتصادية، ورقة "توقعات استهلاك الطاقة في الدول العربية حتى عام 2040"، مقدمة في فعاليات مؤتمر الطاقة العربي الحادي عشر، 2018.